تاريخ ثورة موريسكيي مملكة غرناطة وعقابهم

الكتاب الثاني

الفصل الأول

كيفية احتفظ المتنصرون الجدد بمشاعرهم السلبية تجاه العقيدة المسيحية، والتطرق إلى أصل لفظى مسلم ومُدَجَّن.

بعد القضاء على الثورة التى شهدتها مملكة غرناطة وتنصير المسلمين بدخولهم فى عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة كما هو موضح سلفًا، أخذ الملكان الكاثوليكيان فى إغداق الرحمات والعطايا عليهم، وأظهروا تجاههم العطف والمعاملة الحسنة، حيث أمروا المسئولين عن إرساء العدل وعن شئون الحرب بتدليلهم وتمييزهم عن غيرهم. بيد أنه اتضح لاحقًا أن إظهار حسن النية لم يسهم إلا بصورة ضئيلة فى حمل الموريسكيين على ترك الإسلام. فعلى الرغم من قولهم بأنهم مسيحيون فإنه كان من الواضح اهتمامهم بشعائر وطقوس طائفة محمد أكثر من مبادئ الكنيسة الكاثوليكية، وأنهم صموا الآذان عن وعظ الأساقفة والقساوسة ورجال الدين. كما أن ثراءهم وبسطهم سيطرتهم على ضياعهم أكثر مما كان عليه الحال أثناء حكم الملوك المسلمين لم يشعرهم بالرضا قط، فكانوا يتهامسون فيما بينهم بذكريات الحقبة المنصرمة مؤمنين بخيالات واهية كانوا يسمونها بالنبوءات[1] علقوا آمالهم عليها وحدها – لأنها أخبرتهم بعودتهم إلى سابق عهدهم ورجوعهم إلى الإسلام. فى بادئ الأمر استمر هذا الوضع مع وجود كبار السن والمسلمين، وتمتعهم بقدر من الحرية لممارسة

---

(١) تحتفظ المكتبات الإسبانية بمخطوطات يتحدث فيها الموريسكيون عن نبوءات بعودة الحكم الإسلامى إلى إسبانيا. (المراجع)

همجيتهم. بعد ذلك، أخذ من خلفوهم فى الاستجابة بعض الشىء مع تغير المعاملة، حيث قل ما تمتعوا به من تمييز وتساهل من القائمين على شئون القضاء. أضحى الموريسكيون أناسًا على وعى بكل ما يتعلق بممارسة العقيدة الكاثوليكية، لكن نواياهم السيئة جعلتهم يضيقون ذرعًا، وبمرور الوقت تنامى عداؤهم وحنقهم من تسميتهم بالمسيحيين.

إذا كانوا قد اتبعوا بعض العادات الروحانية فى معاملاتهم وحديثهم وملبسهم فى خضوع مصطنع، فإنهم ضاقوا بالديانة المسيحية فى داخلهم وقاموا سرًا بممارسة طقوس وشعائر طائفة محمد وتعليمها بعضهم البعض. وإن كانت هذه الوصمة قد لطخت أناسًا كثيرين من العامة، فإن هناك بعض النبلاء من ذوى الإدراك السليم اقتنعوا بالعقيدة وشرفوا بكونهم مسيحيين وإظهارهم لذلك، ونحن لا نتحدث عن هؤلاء فى كتابنا هذا. أما البقية فعلى الرغم من أنهم ليسوا مسلمين جهرًا فهم ملحدون سرًا، ينقصهم الإيمان ولا يجدى معهم التعميد. كلما ظهرت حدتهم وتعودهم على تلك الآثام، أضحوا أكثر وقاحةً وجهلاً بتعاليم العقيدة. كان ذهابهم لحضور القداس أيام الآحاد والأعياد بغرض المجاملة ولتجنُّب معاقبة الكهنة والقساوسة لهم. لم يعترفوا بأى ذنوب أمام القساوسة قط، ولم يقولوا الحقيقة أثناء الاعتراف. فى أيام الجُمَع كانوا يأخذون حذرهم ويغتسلون ويؤدون الصلاة فى منازلهم خلف الأبواب المغلقة. أما أيام الآحاد والأعياد فكانوا يخصصونها للعمل. عندما كانوا يُعَمِّدون أطفالهم، كانوا يغسلون أجسامهم سرًا بماء دافئ لإزالة ماء التعميد (المَيرون) والزيت المقدس، ويقومون بشعائر الختان ويسمونهم بأسماء عربية. العرائس اللاتى ألبسهن القساوسة الثياب المسيحية لمباركتهن، كن يقمن بخلعها بعد عودتهن إلى منازلهن ليرتدين أزياء إسلامية، حيث تقام أعراسهن على الطريقة الموريسكية بالآلات الموسيقية والأطعمة العربية. إذا كان البعض قد تعلم أداء الصلاة المسيحية فإن السبب هو عدم السماح لهم بالزواج إلا بعد تعلمها، وقد تَهَرَّب الكثيرون من تعلُّم اللغة الإسبانية ليكون ذلك عذرًا لعدم تعلمهم الصلاة. كانوا يستقبلون الأتراك والمسلمين المغاربة فى منازلهم

وقراهم، ويرشدونهم إلى قتل المسيحيين وسرقتهم وأسرهم، حتى أنهم كانوا يقومون بأسرهم وبيعهم، وهكذا كان القراصنة يأتون إلى إسبانيا للإثراء - تماماً كما يذهب البعض إلى الهند(٢) وفى بعض الأحيان كانت القرية بأكملها ترافقهم(٣) ، ولكن كان هذا الأمر بمثابة أقل الشرور حيث أسف المسيحيون عندما وجدوا أنفسهم يُمسون فى إسبانيا ويُصبحون فى بلاد البربر مع جيرانهم وعرَّابيهم.

لمعالجة هذه المساوئ جاء ملوك قشتالة بعدة أمور من شأنها تطبيق العدالة وترسيخ الحكم، ومنها ما قامت به الملكة خوانا ابنة ووريثة الملكين الكاثوليكيين؛ إذ فَطِنت إلى أن منع هؤلاء من ارتداء ملابس المسلمين سيُضعِف من ذكرى الإسلام لديهم، فأمرت بحظرها، ومنحتهم ست سنوات للتخلص من الثياب التى لديهم، ثم تساهلت معهم لعشر سنوات أخرى؛ حتى أمر الإمبراطور كارلوس ، الذى حكم قشتالة، بتطبيق القرار فى عام ١٥١٨ ، ثم أوقفه فى السنة نفسها، ليس لرغبته فى ذلك، بل نظراً لتوسلات الموريسكيين. فيما بعد قام كلٌ من الأب باردو **Pardo** الرئيس الأكبر لدير رهبان القديس سلبادور فى البيازين والكهنة القانونيون بها، ممن لديهم دراية واسعة بطرق معيشة الموريسكيين، بإخبار جلالته مرة أخرى بأن الموريسكيين مازالوا يحافظون على شعائر المسلمين وطقوسهم. فى عام ١٥٢٦ أثناء زيارة جلالة الملك لمدينة غرناطة، بعث مفتشين كَنَسيين إلى جميع أرجاء المملكة، وقد كلَّف بهذا الأمر السيد غاسبار دى أبالوس أسقف وادى آش، والراهب أنطونيو دى غيبارا **Antonio de Guevara**، والأب أوتيِيل **Utiel**، والدكتور كينتانا **Quintana**، والكاهن القانونى بيرو لوبيث **Pero López**.

فى الفصل القادم سنتناول ما حدث آنذاك حيث نرى الآن ذِكر نبذة مختصرة حتى يتسنى للقارئ فهم معنى لفظى "مسلم" و"مُدجن" وكيفية اشتقاقهما. هناك

---

(٢) كان السفر إلى أمريكا المكتشفة حديثًا أحد عوامل الإثراء السريع فى إسبانيا. (المراجع).

(٣) أى تهاجر بأكملها إلى شمال إفريقيا. (المراجع).

تسميتان مناسبتان يجب إطلاقهما دون غيرهما على الأتباع الموالين لمُحَمَّد: العرب و العجم. العرب هم الأنصار الأصليون، أما العجم فهم الدخلاء من أجناس أخرى ممن اعتنقوا مذهبهم. هؤلاء يُطلَق عليهم اسم محمديون، وهم يسمون أنفسهم مسلمين؛ أما نحن فنسميهم "موروس moros" وهو لفظ غير مناسب لأن الماوروس mauros هى شعوب فينيقية أتت من تيرو لتسكن إفريقية، وقد أسسوا مدينة أوتيكا Utica ثم قرطاج Cartago، وذلك قبل تأسيس روما باثنين وستين عامًا؛ وفيما يلى سرد لتاريخهم.

اتصف الفينيقيون بالشجاعة فى فنون القتال، وكانوا هم أصل تسمية كل من موريتانيا، وتنجيتانيا، وثيساريِنسى بهذه الأسماء ؛ وقد حققوا انتصارات كبيرة تحت راية قوادهم ماتشيو Macheo، وماغون Magon، وأسدروبال الأول Asdrubal primero، وأميلكار الثانى Amilcar Segundo، وأنونى Annone، وخيسغون Gisgon، وحنا بعل Anibal، وأسدروبال الثانى Asdrubal segundo، وسافو Safo، وآخرون ممن أشارت إليهم كتابات تروغو بومبيُو ومن خَلَفَه. وقد دخلوا إفريقيا فى بادئ الأمر بالطرق السلمية للرعى. فيما بعد أقاموا مستوطنات لهم وشرعوا فى محاربتهم، ومع مرور الأحداث قويت شوكتهم، فاستعمروا الجزء الأكبر من بلاد البربر وصقلية وسردينيا، ثم عبروا فيما بعد إلى أراضى إيطاليا حيث بثوا الرعب فى نفوس الرومان ذوى النفوذ، وتمكنوا حسدًا أو طمعا من وضع نهاية لازدهارهم وتقدمهم كما دمروا مدينة قرطاج الشهيرة وهدموها. انتشر الماوروس أو الفينيقيون أو القرطاجيون – فلنسمهم كما شئنا – ممن استطاعوا الهرب من غضب الرومان، فى إفريقيا، وأنشأوا إقطاعيات فى عدة أماكن منها موريتانيا على وجه الخصوص، وقد أتى من نسلهم من نطلق عليهم حاليًا أثواغوس(٤) azuagos؛ لمّا اعتنق كل من هؤلاء وكذلك الماوروس ذوى

(٤) يطلق على البربرى المسيحى الذى دخل فى الإسلام (المراجع)

الأصول الفينيقية لعقيدة مُحَمَّد، دَرَج تسميتهم بالعجم. وقد اعتاد عامة المسيحيين أن يطلقوا عليهم جميعًا لقب موروس، وهم يشرفون كثيراً بهذه التسمية التى تعنى مسلمين وهو اللفظ الذى ينعتون به أنفسهم وترجمته أبناء الخلاص.

أما "المدجنون" فترجع أصولهم إلى العرب والعجم الأفارقة وغيرهم من الأجناس الأخرى، وقد بقوا فى إسبانيا فى المناطق التى استسلم أهلها إلى الملوك المسيحيين، وقد خدموهم وحاربوا معهم ضد باقى المسلمين، لذا فقد تم تلقيبهم خزياً مدجلين Mudegelin، وهو لفظ مشتق من دجل Degel التى تعنى فى اللغة العربية قبل ميلاد المسيح، وليس السبب أنهم ذوو أصول يهودية كما قال البعض(٥). ونكتفى بهذا القدر حول كيفية اشتقاق هذين اللفظين والذى تم ذكره لإشباع حب الاستطلاع.

(٥) لفظ "مدجَّن" يطلق على المسلم الذى بقى فى الممالك التى استولى عليها المسيحيون، وكانت هناك أسباب اقتصادية وراء بقاء هؤلاء فى الممالك التى سقطت، منها أنهم يدفعون قدراً أقل من الضرائب، بالإضافة إلى ترحيب الحكام المسيحيين بإقامتهم باعتبارهم مصدراً مهماً للثروة. من المعروف كذلك أن المدجَّن كان يتمتع بحرية إقامة الشعائر الإسلامية. أما الأصل اللغوى للكلمة فهو بعيد تمامًا عما يقوله مارمول كارباخال، إذ هو مشتق من " د - ج - ن". (المراجع)

الفصل الثانى

كيف أمر الإمبراطور باجتماع المطارنة فى مدينة غرناطة لإصلاح الموريسكيين.

فى أعقاب زيارة المفتشين الكنسيين لكل أماكن وجود الموريسكيين فى مملكة غرناطة، وإخبارهم للإمبراطور المسيحى كارلوس أن ترك الهيئة والعادات التى ترجع إلى عصر الحكم الإسلامى سيؤتى بثماره ويجعل من الموريسكيين مسيحيين صالحين ، قام جلالته بإقران القول بالفعل؛ - حيث كان آنذاك ما زال موجوداً فى غرناطة - فأمر بتكوين مجلس يضم أبرز علماء اللاهوت فى ذلك الوقت فى المملكة، وعَهِد إليهم بمهمة التوصل إلى أفضل وسيلة لحمل أولئك على تغيير نمط حياتهم. وقد اجتمع عند المقبرة الملكية التى أنشأها الملكان الكاثوليكيان فيرنانو وإيسابيل فى الكنيسة الكبرى لتلك المدينة، كل من السيد ألونسو مانريكى Alonso Manrique رئيس أساقفة إشبيلية والمفتش العام لإسبانيا، والسيد خوان تابيرا Juan Tavera رئيس أساقفة سانتياغو ورئيس مجلس قشتالة الملكى - وهو كذلك كبير قساوسة جلالة الملك - والراهب السيد بدرو دى ألابا Pedro de Alava رئيس أساقفة غرناطة ، والراهب السيد غارثيا دى لوايسا Garcia de Loaysa رئيس أساقفة أوسما Osma، والسيد غاسبار دى أبالوس رئيس أساقفة وادى آش، والسيد دييغو دى بيالار Diego de Villalar رئيس أساقفة ألمرّية، والدكتور لورينثو غالينديث دى كارباخال Lorenzo Galndez de Carva-jal، والأب لويس بولانكو - Luis Polanco و كلاهما مستشار بالمجلس الملكى - والسيد غارثيا باديّا García Padilla رئيس رهبانية قلعة رباح العسكرية، والسيد

إيرناندو دى غيبارا Hernando de Guevara، والأب بالديس Valdés - عضوا مجلس التفتيش العام - والسيد فرانثيسكو دى لوس كوبوس Francisco de los Cobos سكرتير جلالة الملك وسكرتير المجلس الملكى.

فى هذا الاجتماع تم عرض المعلومات التى توصل إليها المفتشون، وكذلك بنود وشروط الاتفاقات التى عُقِدَت مع المسلمين إبان تسليمهم للمدينة، والاتفاق الذى عقده معهم رئيس أساقفة طليطلة بعد تنصيرهم، والمنح التى منحها لهم الملكان ، وذلك جنبًا إلى جنب مع أخبار عن علاقات وأحوال بعض الرجال الخطرين. على ضوء ما تقدَّم، خلص المجتمعون إلى أن استمرار الموريسكيين فى الظهور بهيئة المسلمين والحديث باللغة العربية سيحفظ لهم ذكرى تلك الطائفة، ولن يتسنى لهم أن يصبحوا مسيحيين صالحين؛ أما منعهم من ذلك فلن يضيرهم، بل سيعود عليهم بالنفع لأنهم سيدينون بما يقولون. وهكذا أمروا بتحريم لغة الموريسكيين وأزيائهم، وكذا ارتياد الحمامات، كما أمروا أن تفتح أبواب منازلهم أيام العطلات والجُمَع والسبت، وألا يحيوا ليالى وحفلات على الطريقة الموريسكية، وألا يضعوا الحناء على أيديهم وأرجلهم وشعور نسائهم، وألا يتبعوا شعائر المسلمين فى الخطبة والزواج - كما جرت العادة- ولكن تجرى المراسم وفقًا لتعاليم الكنيسة المسيحية، وألا تغلق أبواب المنازل فى أيام العرس، وأن يذهبوا لسماع القداس فى ذلك اليوم، وألا يحتفظوا بأطفال لقطاء[٦]، وألا يستخدموا أسماء المسلمين، وألا يتواجد بينهم غزاة[*] ذوى أصول بربرية من الأحرار أو الأسرى.

صِيغَت كل تلك الأمور فى بنود مصحوبة بالأسباب والدوافع التى أدت إليها وصدر الأمر بتنفيذها بعد عرضها على جلالة الملك. بيد أن الموريسكيين شرعوا لاحقًا

(٦) من الغريب الحديث عن أطفال لقطاء فى مجتمع متدين، وربما يتعلق الأمر بطفل من زوجة ثانية لا يسمح بها القانون المسيحى، وبالتالى فهو لقيط من الناحية الرسمية. (المراجع).

(*) الغزاة هم نفر من مسلمى إفريقية - من العبيد أو الأسرى الذين حرروا فيما بعد - و قد تمركزوا فى جبال الجنوب. انظر كتاب خوليو كارو باروخا "مسلمو مملكة غرناطة" الذى ترجم إلى العربية ونشر ضمن إصدارات المجلس الأعلى للثقافة. (المترجمة).

فى مخالفتها، وقد لجأوا إلى ذرائع معنوية ككونهم أناسا يأسفون بشدة لتركهم لباسهم ولغتهم الأم - وهو أشق الأمور عليهم - فقاموا بتقديم طلبات وأجزلوا العطاء؛ حتى استطاعوا فى نهاية الأمر حمل جلالة الملك قبل مغادرته لغرناطة على وقف تنفيذ تلك البنود للمدة التى يراها جلالته، وهو ما أدى إلى عدم العمل بها آنذاك على الرغم من أنه لاحقًا، أثناء غياب الإمبراطور عن تلك الممالك فى عام ١٥٢٠ ، أصدَرَت مولاتنا الإمبراطورة مرسومًا يقضى بتسليم نسخ من المراسيم الملكية إلى كل من رئيس أساقفة غرناطة ورئيس مجلس التفتيش والمستشارين القانونيين. وآخر للموريسكيين أنفسهم تأمرهم وتعهد إليهم بأن يصدروا توجيهاتهم حول كيفية التخلص من ذلك الزى المشين الذى يُعَد مثالاً سيئًا، وأن ترتدى الموريسكيات تنورة ودثار وقبعات تمامًا كالمسيحيات. وقد لجأوا مرة أخرى للإمبراطور متوسلين إليه أن يأمر بوقف العمل بتلك البنود، نظرًا للصعوبات الكبيرة التى ستواجههم إثر تنفيذها؛ وكذلك فقدان الإيرادات الملكية وما سيسود المملكة من قلاقل، وعلى ذلك أمر جلالته بعدم الأخذ بتلك البنود للمرة الثانية وذلك حتى عودته إلى إسبانيا. ونحن لن نذكر تلك البنود هنا لأنها سترد فيما بعد عندما نسرد معارضة الموريسكيين لما فُرِضَ فى بنود مدريد - وهى فى حقيقتها واحدة - وهو الأمر الذى نَجَمَت عنه الثورة التى يتناولها هذا الكتاب.

الفصل الثالث

كيف حُرِمَ الموريسكيون غير القادرين على خدمة أنفسهم من تملك عبيد سود، وكيف أُمِرَ من فى حيازتهم رخصة لحمل أسلحة بالتوجه إلى القائد العام لختمها.

فى عام ١٥٦٠ بينما كان راعينا الإمبراطور المسيحى كارلوس متفرغًا للتأمل فى دير يوستى Yuste بعد أن عهد أمور حكم كل ممالكه لولده الملك الكاثوليكى فيليبى الثانى، ومع بداية انعقاد المجلس الملكى فى مدينة طليطلة للعام ذاته، فَطِنَ أعضاء المجلس إلى مدى الضرر الناجم عن استمرار موريسكيي مملكة غرناطة فى تملك عبيد سود من غينيا لخدمتهم؛ وهم يقومون بشرائهم كغطاء للاستفادة منهم حيث يحتفظون بهم فى بيوتهم ليلقنوهم تعاليم طائفة محمد، ويعودوهم على تقاليدهم فتضل أرواح أولئك العبيد، فى الوقت الذى ينمو فيه تعداد الموريسكيين كل يوم وتقل الثقة فى ولائهم وإخلاصهم. لذا فقد توسل هؤلاء إلى جلالته لمصادرة أولئك العبيد، وبناء على طلبهم أُمِرَ بعدم تملُّك أى موريسكى لعبيد سود، سواء فى منزله أو عمله، وعُهِدَ بتنفيذ ذلك القرار إلى القائمين على شئون القضاء فى أرجاء المملكة. وقد أدى هذا القرار إلى إشعار جميع الموريسكيين بالإهانة بوجه عام، قائلين بأن المسيحيين؛ لا يثقون بهم وبتعاملاتهم، وإذا ما دعت الضرورة إلى تحريم امتلاك العبيد، فليكن ذلك مع من تشك السلطات فى نواياهم، لا مع الأمة بأسرها. فهناك الكثير من النبلاء يُعاملون كمسيحيين ويفخرون بذلك، كما أن هناك علاقة مصاهرة بينهم وبين المسيحيين؛ لذا فما من داع أو علة تبرر توجيه مثل هذه الإهانة الكبيرة إليهم. لذا قرر جلالته بالاتفاق مع

المجلس الملكى، وذلك فى البيان الذى أُذيع حول هذا الصدد، أنه ينبغى عدم التشكك فيمن كانوا - أو ما زالوا - متزوجين من سيدات مسيحيات. هذا وقد قام موريسكيو المملكة بالتضرع إلى الملك مرة أخرى، متعللين بأن العبيد السود يقومون بدور الخَدَم فى بيوتهم وأماكن عملهم، وأن حرمانهم منهم يعنى القضاء عليهم وقد طالبوا فى عريضة مُطَوَّلَة(٧) أن يُسمَح بتملك العبيد دونما استثناء، فهم جميعًا رعايا جلالته. ثم لجأوا فيما بعد إلى كونت تينديًا السيد إينيغو لوبيث دى مندوثا، وكان يشغل حينئذ منصب قائد حصن الحمراء والقائد العام لملكة غرناطة، وذلك أثناء حياة والده السيد لويس أورتادو دى مندوثا **Luis Hortado de Mendoza** والذى كـــان بدوره رئيس المجلس الملكى فى قشتالة. حيث استهلوا كلامهم بعرض المنافع التى عادت على أهالى هذه المملكة أثناء حكم أسلافه، وما أداه الموريسكيون لهم من خدمات، راجين إياه أن يتولى زمام تلك القضية ويقف إلى جانبهم فيها، ليسعى لحمل جلالة الملك على إيقاف تنفيذ هذا القرار فى المحكمة لما سيلحقه بهم من ضرر. وقد أجابهم الكونت بأنه سيبذل قصارى جهده لتلبية مطلبهم، وهو ما يقوم به عادةً فى أى أمر يُعرَض عليه، وقد كان. بيد أن أولئك الأشخاص المريبين عندما أدركوا أن سير العمل لن يوافق أهواءهم، بسبب الفتور فى العلاقات أو معاكسة الحظ لهم، بدأ بعضهم يشعر بالاستياء وحاولوا اللجوء إلى أشخاص آخرين؛ كما أنهم عدلوا عن الهبة التى قدمها جلالة الملك - بناءً على طلب المملكة - فيما يتعلق بدفع الإيجارات والضرائب بما يوازى ألفى دوقية سنويًا للمساعدة فى المصروفات، وهو ما ولَّد شعورًا بالضيق لدى كونت تينديًا.

(٧) النص الأصلى به خطأ مطبعى بالتأكيد فى هذه الفقرة، ويهمنا أن نذكر هنا أن مارمول يشير إلى المذكرة التى تقدم بها نونييث مولاى محامى الموريسكيين، وهى مدرجة فى كتاب "الموريسكيون الأندلسيون" تأليف مرثيديس غارثيا أرينال، ترجمة وتقديم جمال عبد الرحمن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢ (المراجع).

فيما بعد أخذت مشاعر الغيرة تَدُب بين الكونت والمحكمة الملكية نظراً للخلافات بينهما فى أمور تافهة للغاية، فشرع كل طرف فى تحريف فهم الاتفاقات التى عقدها وأقرّها الملك، لتصبح تدريجيًا أكثر توافقًا مع آرائه، محاولاً بذلك إثبات تفرده والحفاظ على تفوقه. أما المحكمة فحاولت من جانبها إخفاء المعلومات عنه، أو على أقل تقدير تعديل ما يقوم به. وبسط الكونت، من ناحيته، حدود سلطته إلى أقصى مدى ممكن، الأمر الذى ولَّد مشاعر خاصة نحو بعض الأشخاص نجمت عنها أضرار بالغة أصابت كل من لم يأخذ حذره؛ لأنه فيما بعد، تذرع متحججًا باستعادة أملاك المواطنين المحليين التى كانت بحوزة بعض أعضاء المحكمة وعدد من الأشخاص بمجمع أديرة المدينة، فتوجه إلى جلالة الملك، ثم عين نفسه قاضيًا لإنهاء هذا الوضع وهو الأمر الذى أسفر عن طرد بعض الموريسكيين من ضياعهم[8]: أشخاص بائسين ضعاف الهمة حُرموا من إرثهم والأراضى التى ورثوها، أو قاموا بشرائها، أو تملُّكِها، مما جعلهم يسخطون على تلك التكليفات تمامًا كغيرهم. علاوة على ذلك فإن كونت تنديّا عندما رأى أنهم أحرجوه ولجأوا إلى خطوة أخرى للتملص من وضعهم، حاول - مستعينًا بنواب المحكمة الملكية ومجمع أديرة مدينة غرناطة - سعيًا لإخضاعهم أكثر فأكثر، أن يطلب من جلالة الملك موافقته على وثيقة كان الإمبراطور كارلوس قد أصدرها فى عام ١٥٥٣ مُفَادُها وجوب لجوء كل موريسكى بمملكة غرناطة يحمل رخصة حمل أسلحة - بغض النظر عن مكانته ووضعه - إلى القائد العام لتسجيلها حيث يأمر هذا الأخير بختمها، كما أنه لا يمكن حيازة أى سلاح أو تملكه بطريقة أخرى. وقد أُرسِلَت هذه الوثيقة فيما بعد إلى المجلس[*] لاعتمادها حيث ذُكِرَ فيها أن بعض الموريسكيين قاموا بحجة امتلاك رخصة حمل أسلحة، بشراء كميات أكبر مما تدعو إليه حاجتهم وشرعوا فى بيعها أو منحها للثوار والرجال سيئى السمعة. وعلى الرغم هن هذا التناقض من

(٨) مبلغ علمنا أن سياسة أسرة مندوثا كانت أقل ضرراً بالنسبة للموريسكيين. (المراجع).

(*) المقصود هنا المجلس الملكى لمدينة غرناطة. (المترجمة).

جانبهم لم يستغل الموريسكيون الأمر، بل أنهم استاءوا منه، إلى الحد الذى حمل كثير منهم إلى عدم حمل أسلحة لكى لا يتعرضوا لذلك الإذلال، ولم يتقدم لتوثيق رخص الأسلحة وختمها سوى القليلون. أضحى الجميع يشعرون بالسخط والغضب والثورة. من الآن فصاعداً، نظراً لعدم الرضى الذى شاع بين ذوى المناصب العليا، كثرت الشكاوى التى رُفِعَت إلى جلالة الملك حتى كلَّت منها آذان المجلس، وبالتبعية آذان الملك، وهكذا فقدت الأوامر مردودها، وكانت تصدر العديد منها أولا يصدر أى منها؛ حيث فقدت مصداقيتها نظراً لشدة الإلحاف والإصرار. وقد صدر العديد من القرارات دون تحرى العدالة، فنظراً للظروف السائدة آنذاك كان يمكن تأجيلها أو تنفيذها بطريقة أكثر مرونة(٩).

---

(٩) نؤكد ما ذكرناه سابقًا: الوثائق الأخرى تقول إن سياسة آل مندوثا كانت إلى حد ما منصفةً للموريسكيين، وكان لويس أورتادو دى مندوثا - والد ماركيز مونديخار الذى يتحدث عنه مارمول - قد صعد بمفرده إلى البيَّازين لمناقشة الثوار الموريسكيين فى طلباتهم، وهذا يدل على مدى ثقته فى الموريسكيين. انظر مقدمة الترجمة العربية لكتاب "حرب غرناطة" تأليف أورتادو دى مندوثا، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨. (المراجع)

الفصل الرابع

كيف صدر قرار بعدم استضافة المجرمين الموريسكيين فى مناطق السيادة[10]، وعدم جواز تمتعهم بحصانة الكنيسة لمدة تتجاوز ثلاثة أيام.

فى تلك الأثناء كان رجال الشرطة والمجالس فى سائر أرجاء مملكة غرناطة، والتى اضطلعت بدور رئاسة مجموعات، تُخبر المستشارين القانونيين والقضاة بالمحكمة الملكية عن استضافة مناطق السيادة للكثير من الموريسكيين المجرمين الهاربين من العدالة، وإقامتهم فيها وتمتعهم بالأمان، بحيث يخرجون منها لقطع الطريق وسرقة الناس فى الطرقات. كما أن السادة المالكين لتلك المناطق السيادية كانوا يمدونهم بالحظوة والحماية لأنهم يعمُرون أملاكهم. وهكذا أخذ عدد الأشرار فى الزيادة وقل الشعور بالأمن فى البلاد. ومن هنا كان من المستحسن حظر استضافتهم بتلك الأماكن وكذلك قيام رجال الشرطة باقتحامها لاعتقالهم حيث وجدوا[11] عندما تراءى للمحكمة إنه لا يجوز تمتع المجرمين بتلك الأوكار، عمدوا إلى إبلاغ جلالة الملك بالأمر أثناء انعقاد المجلس الملكى، وبعد استشارته شرع فى إصدار مرسوم مُفَاده عدم استضافة أى من سادة الإقطاع لأناس على تلك الشاكلة فى قراهم، وتمكين رجال الشرطة من دخولها للقبض عليهم أينما كانوا.

(١٠) يقصد بمناطق السيادة المناطق التابعة لبعض النبلاء والإقطاعيين، وتلك المناطق كانت غير خاضعة للتفتيش. (المراجع)

(١١) كان فريق أخر يرى أن قرار عدم استضافة الموريسكيين كان خاطئًا، فعندما لم يعد لدى الموريسكى ملاذ يلجأ إليه اندلعت الثورة. (المراجع)

كان العديد من الموريسكيين يقيمون هناك كما أن بعضهم أقبل على الزواج، وذلك بعد العفو عنهم ونسيان ما ارتكبوه منذ زمن بعيد. وكانوا ينعمون بقدر من السكون أثناء ممارستهم للحِرَف وأعمال الحقل، بيد أن الكتبة أخذوا يقلبون فى الأوراق بحثًا عن الأحكام، وشرع رجال الشرطة فى تنفيذ الأحكام بكل همة، وهكذا فقدت الثقة التى كانت توليها أماكن السيادة؛ وعلى ضوء عدم قدرة الموريسكيين اللجوء إلى الكنائس والانزواء فيها لمدة تربو على ثلاثة أيام؛ لأن ذلك أيضًا تم إقراره فى تلك الأثناء، بدأ أولئك فى التوجه نحو الجبال والانضمام إلى ثوار[١٢] وقطاع طرق آخرين، ليرتكبوا كل يوم جرائم أكبر فيقتلون الناس ويقومون بسرقتهم. وكانوا يسيرون فى جماعات مسلحة وعلى قدر كبير من الحيطة، بحيث غدا دور الشرطة العادية فى القبض عليهم ضئيلاً نظرًا لعدم استعانتهم برجال مسلحين. لاحقًا بدأ شعور بالشك يراود البعض حول مدى كفاءة الأحكام التى قضى بها الكونت كما أسلفنا، وإذا ما كان هذا الأمر يقع ضمن نطاق اختصاصات القائد العام[١٣] الذى طالما طبق عقوبات مماثلة لدواعى الحرب - أم الشرطة التى تضطلع بتطبيق القانون. وفى النهاية أُسنِد الأمر إلى الشرطة، ومُنِحَت الصلاحيات للسيد ألونسو دى سانتيّانا Alonso de San- tillana وكان يشغل آنذاك منصب رئيس محكمة غرناطة الملكية. وكذلك مأمورى القرى حتى يوظفوا عدداً من الأشخاص لِتَعَقُّب المجرمين، بحيث يتكفل الموريسكيون بدفع رواتبهم. هذا ولم يتم استثناء القائد العام تمامًا، حيث قام هو أيضًا بملاحقتهم وعقابهم.

وقد كوّنت المحكمة مجموعتين صغيرتين قوام كل منهما ثمانية أشخاص، لم تكونا كافيتين لتأمين البلاد أو قويتين للتصدى للثوار، وهكذا زادت الأضرار مع وجودهما.

---

(١٢) هذا يؤكد أن محكمة غرناطة - لا آل مندوثا - هى التى أثارت الموريسكيين. (المراجع)

(١٣) هذه الفقرة تؤكد أن الصراع كان محتدمًا بين مندوثا ورئيس المحكمة الملكية فى غرناطة. (المراجع).

حيث حملتنا خطايانا هذه الأيام على الاهتمام بالمصلحة الشخصية أكثر من الصالح العام، وعلى الرغم من أن نية المجلس الملكى كانت جيدة وصالحة، فإن الهمة المفرطة وطريقة المعالجة تسببت فى الضرر حيث كان الحُجَّاب والكتبة - وهم من اضطلعوا بتنفيذ الأحكام - رغبة منهم فى الإثراء من وراء هذا الأمر، لا يكتفون بملاحقة المذنبين، ولكنهم كذلك كانوا يشرعون فى مضايقة من كانوا يقبعون فى منازلهم فى هدوء وسلام، وقد ازداد جشعهم إلى الحد الذى لم يبق فى المملكة سوى القليل من الموريسكيين لم تنسب إليهم تُهَم. مع كل هذا القمع، الذى أُضيف إليه أيضًا ممارسات القائد العام وكذلك محاكم التفتيش ورئيس الأساقفة، لجأت أعداد كبيرة من الموريسكيين الذين لم يكونوا قد توجهوا نحو الجبال إلى هناك، حيث لم يعد بإمكانهم الاحتماء بأى مكان مأهول. وقد ساعد على ذلك من جانب آخر فساد الجنود الذين أقاموا فى القرى فى منازل الموريسكيين. وكانوا - علاوة على التكلفة العادية التى كبدوها إياهم، وكانت كبيرة بدورها - قد أصابتهم الأطماع والفواحش التى يمكن أن تلحق بالعسكريين إذا لم يردعهم الخوف من الرب، وحملتهم المجازفة - كما أدرك الجميع لاحقًا - على ارتكاب جرائم تفوق تلك التى قام بها من سعوا لمطاردتهم. بهذه الطريقة أدى الدواء إلى تفاقم الداء، وتزايدت أعداد الثوار، وعاد الكثير منهم أدراجه إلى مدينة غرناطة وتمركزوا فى البيازين، حيث قطعوا الطريق فى الليل وقتلوا الرجال، ثم شوهوا وجوههم واستأصلوا قلوبهم من ظهورهم وقطَّعوا أطرافهم إربًا إربًا، كما خطفوا النساء والأطفال بالقرب من أسوار المدينة وقاموا ببيعهم فى بلاد البربر. من هنا انطلقت بوادر الأمل فى النفوس المُهانَة، وكان هؤلاء أنفسهم هم الأداة الرئيسة للثورة كما سنفهم فيما بعد فى سياق الكتاب.

الفصل الخامس

كيف أمر جلالة الملك بعقد اجتماع فى مدينة مدريد بخصوص إصلاح الموريسكيين وخلص إلى تنفيذ القرارات الصادرة فى عام ١٥٢٦.

على ضوء الهياج الذى ساد جموع الموريسكيين، والبلاغات التى كانت تصل ساعة تلو أخرى إلى مدينة غرناطة عن الأضرار التى ألحقوها بالمكان، حيث كانوا يمارسون حياتهم على غرار المسلمين وكانوا يتصلون بمسلمى بلاد البربر؛ اهتم السيد بدرو غيريّرو رئيس أساقفة غرناطة، الذى كان مسافراً لحضور مجمع ترنتو Trento، بهذا الأمر، وتعامل معه بحزم قاطع. وقد كلَّفه البابا باولو الثالث Paulo III أن يبلغ مولانا الملك فيليبى نيابةً عنه ضرورة إيجاد علاج، لكى لا تُهدَر تلك الأرواح. وفى مجمع دينى عقده، وحشد فيه أساقفة مالقة ووادى آش وألمريّه التابعين لأسقفية غرناطة، تناول ما يمكن القيام به لحمل المتنصرين الجدد على اتباع شعائر العقيدة الكاثوليكية بشكل صحيح. وعندما خَلَصوا إلى أن الحل يكمن فى تطبيق بنود الاجتماع المنعقد عند المدافن الملكية أبلغوا جلالة الملك بذلك، وهو بدوره أحال الأمر إلى مجلسه الملكى الذى يرأسه الأب دييغو دى إسبينوسا Diego de Espinosa وكان فى الوقت نفسه يشغل منصب رئيس محاكم التفتيش، وهو أيضًا أسقف سيغوينثا، وقد تقلَّد فيما بعد درجة كاردينال بكنيسة روما المقدسة. وبعد الاستماع إلى روايات رئيس الأساقفة ورؤساء الأديرة، ومعرفة أن الوسائل المُتَبَعَة لم تسهم فى تحقيق أى شىء سوى غرس بذرة الثأر – حيث اعتاد الأشرار الإفادة من أى قرارات جديدة فى القيام

بجرائم واعتداءات - فقد اتفقوا إزاء كل هذه الأمور على تطبيق ما اتخذ من قرارات بكل حزم، دون إتاحة الفرصة لأية مطالب أو ردود.

من أجل الإعداد لهذا الأمر قرر جلالته في عام ١٥٧٦ عقد اجتماع في مدينة مدريد شارك فيه السيد دييغو دي اسبينوسا - الذي تولى رئاسة الاجتماع - ودوق ألبا Alba والسيد أنطونيو دي توليدو Antonio de Toledo رئيس دير القديس خوان، والسيد برناردو دي بوريا Bernardo de Borea نائب مستشار أراغون، والمعلم غايّو Gallo أسقف أوريولة Orihuela، والأب بدرو دي ديثا عضو مجلس التفتيش العام، والأب مينتشاكا Menchaca، والدكتور بيلاسكو Velasco مستشارا المجلس الملكي. وقد توصل كل هؤلاء السادة والمثقفين إلى أن الموريسكيين قد تم تعميدهم وصاروا مسيحيين(١٤)، وعليه فلا بد أن يكونوا كذلك ويظهروا بهيئة المسيحيين. ومن ثم عليهم ترك الثياب واللغة والعادات التي اتبعوها عندما كانوا مسلمين، وينبغي تنفيذ وتطبيق البنود التي خلص إليها الاجتماع الذي عقده الإمبراطور كارلوس Carlos سنة ١٥٢٦. ومن هنا ذهبوا للتشاور مع جلالة الملك وشحذ همته، وحمله على التغاضي عن السلبيات التي ستظهر في الأماكن التي سيُعلَن فيها القرار، حتى إبلاغه إلى الرئيس في غرناطة لوضعه قيد التنفيذ. ونحن سنتناول تلك البنود في هذا الموضع ولاحقًا سنعالج الاعتراضات التي أبداها الموريسكيون حتى لا نُغفِل أي معلومة قد يرغب القارئ في معرفتها.

---

(١٤) الجدير بالذكر أن محكمة التفتيش لا ولاية لها على غير المسيحي، ومن هنا كان الاهتمام بإثبات أن الموريسكيين مسيحيون حتى يكونوا خاضعين لسلطتها، رغم علمهم بأن التعميد كان قسريًا وضد إرادتهم. (المراجع).

الفصل السادس

ويتضمن البنود التى أقرها الاجتماع الذى عُقِدَ فى مدينة مدريد حول إصلاح الموريسكيين.

فى بادئ الأمر أُمِرَ الموريسكيون بتعلم اللغة القشتالية خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذه البنود، وبعد هذه المدة لن يُسمَح لأحد بالتحدث أو القراءة أو الكتابة سرًا أو علانيةً بالعربية.

جميع العقود والمكاتبات التى تُصاغ من الآن فصاعداً باللغة العربية تعتبر لاغيةً، من دون قيمة أو تأثير، ولا يعتد بها داخل النظام القضائى أو خارجه، ولا يمكن المطالبة بأى شىء بموجبها، وليس لها أى قوة.

أية كتب مؤلفة باللغة العربية، بغض النظر عن فحواها وتصنيفها، تُحمَل إلى رئيس محكمة غرناطة الملكية خلال ثلاثين يومًا ليرسلها للمراجعة والفحص، وتلك التى لا تحوى أشياء غير لائقة ترد إلى أصحابها للاحتفاظ بها خلال فترة السنوات الثلاث فقط لا غير.

فيما يتعلق بالنظام الواجب اتباعه لتعلم اللغة الإسبانية، يُعهَد الأمر إلى رئيس محكمة غرناطة الملكية ورئيس أساقفتها - وهما شخصان ذوا خبرة ومراس - لإقرار ما يرياه أفضل لخدمة الرب ومصلحة أولئك الأشخاص.

بالنسبة للثياب، أمر بالامتناع عن حياكة أية عباءات، أو ملاحف، أو سراويل، أو أى رداء كان يستخدم أثناء حكم المسلمين، وألا يُقَص أو يُحاك سوى أزياء المسيحيين.

ولكى لا تبدد كليًا الثياب الموريسكية الموجودة، سُمِحَ لهم بارتداء ما هو حريرى أو مطرز بالحرير لمدة عام، وما هو نسيج خالص لمدة عامين؛ وبانقضاء هذه المدة لا يسمح بأية حال بارتداء أيهما. وخلال هذين العامين يتعين على جميع النساء اللواتى يرتدين ثيابًا موريسكية الكشف عن وجوههن أينما ذهبن، حيث أدرك الجميع أنه رغبة منهن فى عدم التخلى عن تغطية وجوههن فى الطرقات، عمدن إلى ترك الملاحف والملاءات واستخدام المشالح والقبعات، تمامًا كما حدث فى مملكة أراغون عندما مُنِعَ الموريسكيون من ارتداء ملابسهم المعتادة.

أما الأفراح فصدر بصددها أمر يَحظُر أثناء إعلان الخِطبَة أو إقامة السهرات أو عقد الاحتفالات استخدام الطقوس والشعائر ومظاهر البهجة والفرح التى اعتادوها أثناء حكم المسلمين ، بل يجب أن يتم كل شىء وفقًا لشعائر وتعاليم الكنيسة المقدسة، والطريقة التى يتبعها المسيحيون الأوفياء. كذلك تقرر أن تُترك أبواب بيوت الموريسكيين مفتوحة فى أيام الأفراح والأعراس، وأن يُطبَّق الأمر ذاته مساء أيام الجُمَع وخلال كل العطلات، وألا تحيى الحفلات الراقصة والليالى بآلات وأغانى موريسكية قط، حتى لو لم يُنشَد أو يُقال فيها ما يخالف العقيدة المسيحية أو يشكك فيها.

فيما يخص الأسماء أُمِرَ بعدم اتخاذ أو إعطاء أو استخدام أسماء أو ألقاب إسلامية، وعلى من يتخذها التخلى عنها لاحقًا، كما مُنِعَت النساء من استخدام الحناء.

تقرر منع استخدام الحمامات، وأن يتم هدم الموجود منها فيما بعد. وحُظِرَ ارتياد أى شخص - بغض النظر عن مكانته ووضعه - لتلك الحمامات، أو الاستحمام فيها، داخل منازلهم أو خارجها.

فيما يتعلق بالغزاة فقد صدرَ قرار بمنع إقامتهم فى أى من أرجاء مملكة غرناطة، سواء كانوا أحرارًا أو تم افتدائهم أو افتدوا أنفسهم؛ وأن يخرجوا منها فى غضون ستة أشهر من افتدائهم. وألا يتملك الموريسكيون عبيدًا من الغزاة حتى لو كانت بحوزتهم رخصة لامتلاكهم.

فيما يتعلق بالعبيد الزنوج فقد أُمِرَ كل الموريسكيين الحاملين لرخص امتلاكهم بتقديمها لاحقًا إلى رئيس المحكمة الملكية بغرناطة، ليحكم إذا ما كان هؤلاء الأشخاص باستطاعتهم استخدامهم دون عوائق أو مخاطر، ويرسل بيانًا إلى مولانا الملك بالأمر لتحريه وإقراره. وفى غضون ذلك يمتنع الشخص المخول بإصدار الرخص عن إعطائها، وفقًا للأسلوب الذى يقره رئيس المحكمة الملكية ويراه ملائمًا.

كان هذا هو القرار الذى أتُخِذَ فى هذا الاجتماع. وإن ارتأى البعض أنه لا يجب تطبيق البنود جميعها معًا فى وقت واحد؛ لأن الموريسكيين معتادين على تقاليدهم إلى حد كبير، وإذا ما تم العمل بها شيئًا فشيئًا فلن يكون وقعها كبيرًا. بيد أن الرئيس السيد دييغو دى إسبينوسا(١٥)، واضعًا فى اعتباره التحذيرات التى ترد كل يوم من غرناطة، ومتسلحًا بقوة العقيدة والنفوذ كأى أمير كاثوليكى بحت، كانت لديه الرغبة وقام باستشارة جلالة الملك بغية تنفيذ البنود جميعها دفعةً واحدةً.

---

(١٥) هذا يؤكد دور رئيس المحكمة - الذى كان موقفه مخالفًا لتوجهات مندوثا - فى إشعال ثورة الموريسكيين. (المراجع).

الفصل السابع

كيف رَسَّمَ جلالة الملك الأب السيد بدرو دى ديثا رئيسًا لمحكمة غرناطة الملكية وأرسل إليه البنود.

فيما بعد عَيَّنَ جلالة الملك فى منصب رئيس محكمة غرناطة الملكية الأب السيد بدرو دى ديثا مستشار محاكم التفتيش العامة - والذى يشغل حاليًا رتبة كاردينال فى كنيسة روما المقدسة؛ وهو مولود بمدينة تورو، وكان ضمن المشاركين فى اجتماع مدينة مدريد كما أسلفنا. وقد تسلَّم وثيقة توليه هذا المنصب فى مدينة مدريد فى الرابع من شهر مارس سنة ١٥٦٦، وبحلول الخامس والعشرين من الشهر عينه كان موجودًا فى مدينة غرناطة؛ وفى نفس يوم وصوله جمع المجلس وتولى مقاليد الرئاسة. بعد ذلك قام رئيس الاجتماع السيد دييغو دى إسبينوسا بإرسال البنود إليه على هيئة مرسوم بحيث يتم نشرها والشروع فى تطبيقها، وذلك بعد استطلاع آراء المجلس وإحاطة رئيس أساقفة هذه المدينة علمًا، دون الاعتداد بأى اعتراض يبديه الموريسكيون؛ على أن يكون ذلك بعد محاولة تطبيق عدة وسائل، حتى لا يتسبب تنفيذها فى إثقال كاهل الموريسكيين بخسائر مالية فادحة. من جانب آخر أمر جلالة الملك السيد دييغو دى اسبينوسا بإبلاغ السيد إينييغو لوبيث دى مندوثا - وكان فى ذلك الوقت ماركيز مونديخار - بعد وفاة والده السيد لويس أورتادو دى مندوثا - وكان السيد إنييغو آنذاك عضوًا بالمحكمة - حتى يكون موجودًا أثناء إعلان البنود، وذلك لإعطاء دفعةً معنويةً إذا لزم الأمر.

لاحقًا عندما وصلت البنود إلى غرناطة أمر رئيس المحكمة بطباعتها سرًا، حتى تتوافر نسخ كافية لتوزيعها على أرجاء المملكة بأسرها فى الوقت نفسه، حيث تم الاتفاق على إشهارها فى أول يوم من شهر يناير التالى؛ وهو يوم مجيد لأنه يوافق الاحتفال المهيب الذى تقيمه تلك المدينة لإحياء ذكرى فتحها على يد الملكين الكاثوليكيين.

أثناء الإعداد لذلك وانطلاقًا من رغبته فى إيجاد شعور بالرضا والقبول بين الموريسكيين، الذين كانوا على علم بما يتم تدبيره وتحدثوا عنه من قبل، أمر الرئيس بإحضار شخص يدعى ألونسو دى أوروثكو Alonso de Horozco، وهو كاهن قانونى بكنيسة مدرسة القديس سلبادور فى البيازين، ورجل له صداقات وعلاقات مع الموريسكيين – نظرًا لعمله كاهنًا على مدار سنوات عديدة فى البشرات – كما أنه يجيد الحديث باللغة العربية إلى حد كبير، وكلفه بجمع الشخصيات الرئيسية البارزة منهم فى الكنيسة، وأن يستخدم صداقاته لإبلاغهم أنه تلقى تحذيرًا أكيدًا من جلالة الملك، الذى أضجرته كثرة الشكاوى التى ترد إليه حول المواطنين المتنصرين حديثًا بتلك المملكة، فهى تخبره أنهم مسلمون وهم يتصرفون على هذا النحو، والسبب الرئيس الذى يمنع اعتناقهم للمسيحية هو استخدامهم الثياب واللغة الموريسكية، واتباعهم عادات وشعائر أخرى ترجع إلى عصر الحكم الإسلامي. ومن هنا عقد جلالته العزم على إصدار قرار بالتخلى عن كل تلك الأمور؛ ولذلك فإنه سيكون من الصواب أن يتقدموا هم بهذا الطلب طواعيةً لتطبيقه بالطريقة التى يرونها أفضل؛ وهو ما سيروق له ويجعله شاكرًا لحسن نيتهم. كما أن عليهم التغاضى عن السلبيات التى تمثلها مسألة الثياب واللغة، وعليهم المطالبة بارتداء جميع النساء المتزوجات والفتيات الملابس على الطريقة المسيحية، ومنع حياكة أية أزياء موريسكية بعد ذلك، والبدء فى التخلص من تلك الملابس الموجودة بحوزتهن. وبهذه الطريقة يشرعن فى التخلص من ذلك الزى الذى يجب أن يكرهنه بوصفهن مسيحيات، فهو دليل على عدم الصدق؛ كما أن ارتدائهن الملابس على الطريقة الإسلامية لا يجلب نفعًا. فى الوقت ذاته ينبغى طلب تعلم الفتيات والرجال متوسطى العمر التحدث باللغة القشتالية، وإقامة مدارس

لتعليمهم كيفية القراءة، والتغاضى عن ذلك فيما يخص كبار السن لاستحالة تحقيقه. أما الكتب العربية فينبغى أن يشرعوا هم أنفسهم فى الاستغناء عنها، ولو كانوا مسيحيين كما يزعمون فإن امتلاكها بالنسبة لهم لا جدوى منه، بل هو ضار لأرواحهم. عليهم كذلك التخلى عن الحفلات الراقصة ومشاعر الغبطة والمتع التى يتبعون فيها الطريقة الموريسكية، فهى مثال دنىء ووصمة كبيرة يصمون بها أنفسهم؛ كما أنها تقع فى باب البذخ الذى له مضاره، وكذلك فهناك أمور فاحشة وفاضحة تحدث فى تلك المناسبات. هذا وينبغى عليهم المبادرة بالقيام بتلك الأمور دون أن يؤمروا بذلك، وخاصةً فيما يتعلق بالحمامات، ومن المعروف أنها خطيئة كريهة تؤدى إلى ارتكاب ذنوب عديدة بحق الرب، وهى عادة آثمة لنسائهم وبناتهم. وأيضًا عليه إفهامهم بعبارات منمقة أن تركهم كل هذه الأشياء، وتعاملهم بالأسلوب عينه الذى يتبعه باقى مسيحيى المملكة، سيلبسهم ثوب الكرامة والحظوة والاحترام؛ مما سيحمل جلالة الملك على الاستعانة بهم كباقى أفراد رعيته. وسينعم أبناؤهم وأحفادهم فيما بعد بأساس قائم على الكرامة والعظمة، ويشغلون مناصب قضائية وحكومية كما هو الحال مع نبلاء المملكة ووجهائها.

كل تلك الأمور وغيرها الكثير مما بعث به الرئيس إلى الكاهن ألونسو دى أوروثكو لنقلها إليهم تم إبلاغها إلى الشخصيات البارزة فى البيازين، والذين تم جمعهم فى كنيسة القديس سلبادور؛ بيد أنهم أجابوه بعدم تجرؤهم على الإقدام على شىء من هذا القبيل؛ لأنهم يثقون فى أنه سيسفر عن رجمهم. عندما رأى الكاهن ردودهم الحادة، وبدا له أنهم لا يعتقدون فى صحة ما قيل لهم عن تصميم جلالته؛ لأنه لم يتم إخبارهم باضطلاع شخص بعينه بهذا الأمر؛ تحدث إلى الرئيس فى ذات اليوم وقص عليه ما حدث، مطالبًا بالسماح له بإبلاغهم أنه هو من سيتولى تلك المهمة، وقد سُمِحَ له بذلك. وفى غضون يومين جمع الموريسكيين مرة أخرى فى الكنيسة نفسها لإعلامهم بأن ما نقله إليهم كان بناءً على أمر الرئيس، الذى طلب إليه مجدداً أن

يبلغهم برغبة مولانا الملك فى تطبيق بنود اجتماع عام ١٥٢٦ ؛ وأنه من الأفضل أن يبادروا بطلب تطبيقها بالأسلوب الذى يظنون أنه أفضل بالنسبة لهم، وأنه سيزكى آراءهم حتى يتم الأمر وفقًا لرغبتهم. إلا أن كلماته لم تُفلِح فى إخضاعهم؛ لهذا فقد رجاهم الكاهن أن يرافقه بعضهم للحديث مع الرئيس، بيد أنهم آنذاك لم يشاءوا القيام بذلك أيضًا.

الفصل الثامن

كيف أُعلنت بنود المرسوم الجديد والمشاعر التى انتابت الموريسكيين.

بعد الانتهاء من طباعة المرسوم الجديد، أمر سيادة الرئيس بدرو دى ديثا بنشره فى مدينة غرناطة وباقى مدن تلك المملكة فى اليوم الأول من شهر يناير عام ١٥٦٧. فى هذا اليوم اجتمع كل من مسئولى الجرائم بالمحكمة الملكية والمأمور القضائى بجميع رجال الشرطة بالمدينة فى حشد مهيب بمصاحبة الطبول والأبواق، حيث أعلنته أصوات الحُجَّاب على أنغام الناى فى الميادين والأماكن العامة فى غرناطة والبيازين. أعقب ذلك فى التو صدور أوامر إلى رجال الشرطة لهدم جميع الحمامات، وقد هدمت بدءًا بحمامات جلالة الملك، حتى لا يتأذى مالكو الحمامات الأخرى.

ماذا نقول عن المشاعر التى انتابت الموريسكيين عندما سمعوا إعلان البنود فى ميدان باب البنود؟ غير أنه رغمًا عن معرفتهم بما يحدث فإن انزعاجهم كان واضحًا إلى الحد الذى عجز معه كل شخص عاقل عن عدم تفهم نفوسهم الجريحة. كان غضبهم عارمًا، وأخذ كل منهم فى استثارة الآخر بإطلاق التهديدات. وقد قالوا إن جلالة الملك لم تُسد إليه نصائح جيدة، وإن المرسوم لابد وأن يكون سببًا فى القضاء على المملكة. رغبةً منهم فى استكشاف قدراتهم فى وداعة قبل اللجوء إلى حمل الأسلحة فى قوة وعنفوان، شرعوا فى عقد اجتماعات سرية وعلنية كانت تسعى للحديث مع الشباب حول النماذج التى ضربها الشيوخ من قبل – فخضوعهم لبنود تلك العبودية لا يقل عن الموت؛ ومن جانب آخر اتفقوا على مقاومة الغضب الذى أثاره ما أسموه بالبلية بإظهار الخضوع المصطنع، لطلب وقف تنفيذها؛ ومن أجل هذه المهمة وكلوا أشخاصًا بالتحدث إلى جلالة الملك وأعضاء مجلسه الملكى.

الفصل التاسع

كيف عارض الموريسكيون بنود المرسوم الجديد، والحجة التى عرضها فرانثيسكو نونييث مولاى Francisco Núñez Muley على الرئيس.

عقب إعلان المرسوم، بعث موريسكيو المدن والجبال والثغور والبشرات بعض الأشخاص إلى مدينة غرناطة، فى محاولة لمعرفة المشاعر التى تجتاح أهالى البيّازين وكيفية تلقيهم للخبر. عندما وجدوا الكل مجمعًا على مشيئة واحدة، اتفقوا على إعلان معارضة المملكة بأسرها، ومن أجل ذلك توجهوا إلى النائب العام خورخى دى بابيثا Jorge de Baeza سائلين إياه أن يتقدم بطلب باسم الأمة لوقف تنفيذ القرار، أسوةً بما حدث فى مرات سابقة. كما اتفقوا على الحوار مع سيادة الرئيس بدرو دى ديثا، لإخباره مشافهةً وكتابةً بنيتهم الذهاب إلى بلاط جلالة الملك ومحاولة تليين موقفه. وقد اضطلع بهذه المهمة سيد موريسكى يدعى فرانثيسكو نونييث مولاى، زودته سنوات عمره وحنكته بخبره واسعة فى هذا الصدد؛ نظرًا لأنه كان قد تولى القيام بالدور نفسه فى مواضع أخرى أثناء حكم الملوك السابقين. عند عرضه الأمر برمته على الرئيس خاطبه بنبرات هادئةٍ وخاضعةٍ على النحو التالى:

"عندما اعتنق أبناء هذه المملكة عقيدة المسيح لم تكن هناك أى شروط تلزمهم بالتخلى عن ملبسهم، ولسانهم، وعادات إظهار السرور والغبطة، بإقامة الأفراح والاحتفالات الراقصة وأمور التسلية. لكى أُصدقك قولاً لقد كان تنصيرهم قسريًا، ومخالفًا للمعاهدات التى أقرها مجلس الملكين الكاثوليكيين عندما سلمهم الملك أبوعبد الله هذه المدينة. وخلال حياة سموهما لم أشهد أنا طوال سنوات عمرى محاولة لمنع

أبناء المملكة من ممارسة عاداتهم. فيما بعد ومع تولى ابنتهما الملكة خوانا الحكم، بدا ملائمًا - لا أدرى لمن بالضبط؟؟- أن تأمرنا بالتخلى عن الأزياء الموريسكية، ونظرًا لما تضمنه هذا الأمر من مصاعب أوقف تنفيذ القرار، وقد تكرر الأمر عينه مع ارتقاء الإمبراطور المسيحى كارلوس سدة العرش. بعد ذلك أقدم رجل وضيع من أمتنا، واثقًا من مكانته لدى السيد بولانكو Polanco المستشار القانونى بهذه المحكمة الملكية- وكان خادمًا لديه - على كتابة وثيقة معادية للقساوسة والكهنة(١٦)؛ ودون استشارة أى من حكماء الموريسكيين البارزين حمل بعض أصدقائه على توقيعها وسلمها إلى جلالة الملك. لاحقًا هرع الأب باردو رئيس دير رهبان القديس سلبادور فى البيازين للوقوف إلى جانب القساوسة، وردًا على عزله من موقعه، أخبر جلالته -استنادًا إلى منصبه كرئيس دير - أن المتنصرين الجدد مسلمون يحيون حياة المسلمين، وأن أمرهم بالتخلى عن عاداتهم القديمة سيكون مناسبًا. ومن ثم أمر الإمبراطور - بوصفه أميرًا مسيحيًا - بإرسال مفتشين كنسيين إلى جميع أرجاء هذه المملكة للتحرى عن طرق معيشة أهلها. قام بهذه المهمة نفس القساوسة، وكانوا هم أيضًا من شهدوا ضد زملائهم، لكونهم على دراية تامة بالبقعة التى لطخت ثوبنا الناصع. جرى الأمر برمته فى وقت قصير للغاية، مما جعل تنظيف الثوب شيئًا مستحيلاً. من ثم عُقِدَ اجتماع المُصَلَّى الملكى (يتم توحيد الاسم: المصلى الملكى أو المقبرة الملكية) ، واتُخِذَ فيه العديد من القرارات لمنع ما تمتعنا به من امتيازات؛ بيد أننا فى هذه المناسبة أيضًا لجأنا إليهم حتى أقروا وقف تنفيذها. بعد مرور عدة سنوات أراد السيد غاسبار دى أبالوس - بوصفه رئيس أساقفة غرناطة - منعنا من ارتداء ملابسنا التقليدية، بادئًا بأهالى القرى، حيث جلب بعض الأشخاص من غيخار إلى هنا للقيام بذلك. لكنه لاقى معارضة من الرئيس الذى كان يشغل المنصب الذى تشغلونه سيادتكم حاليًا، وكذلك

(١٦) يرى خوليو كارو باروخا إن وثيقة نونييث مولاى لم تُنشَر كاملة، وإنما حُذف منها ما يسىء إلى القساوسة والكنيسة الكاثوليكية. (المراجع).

عارضه كل من المستشارين القانونيين بهذه المحكمة الملكية وماركيز مونديخار والمأمور القضائى، وقد أُوقِفَ التنفيذ للأسباب ذاتها. منذ عام ١٥٤٠ ظلت هذه القضية مؤجلة حتى وقتنا الحاضر، عندما شرع القساوسة أنفسهم فى إثارتها إمعانًا فى مضايقتنا بعدة وسائل فى وقت واحد.

من يقرأ المرسوم الجديد دون تمعن يعتقد أنه يحمل بين طياته أمورًا يسهل القيام بها، بيد أنها تسفر عن صعوبات كبيرة أوَدُّ تقديمها لسيادتكم تفصيلاً، آملاً أن ترحم هذا الشعب البائس وتتعاطف معه بحنان وحب، وأن تتبنى رأيه لدى جلالة الملك، كما فعل الرؤساء السابقون قبلكم:

أما نساؤنا فزيهم ليس إسلاميًا، إنما هى الثياب الخاصة بهذا الإقليم كتلك الخاصة بقشتالة وأماكن أخرى غيرها، حيث جرت العادة أن يتميزن عن غيرهن فى طريقة ارتداء القبعة، أو التنورة، أو الحذاء. فيما يخص ثياب المسلمات والأتراك، من الذى يستطيع إنكار اختلافهما الكبير عما ترتدى نساؤنا؟ بل إنهن يتمايزن فيما بينهن، فثياب فاس ليست كثياب تلمسان، وتلك الخاصة بتونس تختلف عن مثيلتها فى المغرب، ونفس الأمر يسرى فى تركيا وغيرها من الممالك. لو كان لطائفة محمد زى خاص، لكان متشابهًا أينما كان، بيد أن الزى ليس هو الذى يجعل المرء راهبًا. لقد شهدنا مجىء مسيحيين قساوسة ورهبانًا من سوريا ومصر يلبسون لباس الأتراك: خمار وقفطان يصل إلى القدمين، ويتحدثون اللغة العربية والتركية ويجهلون اللاتينية والرومانثية[١٧]، وبالرغم من كل تلك الأشياء فهم يدينون بالمسيحية. أنا أذكر ويذكر معى العديدون من أبناء عصرى أن الأزياء قد تغيرت عما كانت عليه من قبل فى هذه المملكة، حيث بحث الناس عن ثياب نظيفة وقصيرة وخفيفة ورخيصة الثمن، فصبغوا أنسجة الكتان وارتدوها. هناك من النساء من تكفيها دوقية واحدة لشراء ما ترتديه؛

---

(١٧) تطلق على أى لغة فى شبه جزيرة أيبريا. (المراجع).

أما ثياب الأعراس والاحتفالات الخاصة بأيام المناسبات فهى تورث لثلاثة وأربعة أجيال. إذا كان هذا هو الحال، فأى فائدة تعود ومن يجنى ثمار خلعنا لثيابنا التى - إذا فكرنا فى الأمر جيداً - لوجدنا أننا دفعنا الكثير من الدوقيات لشرائها، وهو مال ساعد آنذاك على تلبية احتياجات الملوك السابقين؟ لماذا يريدوننا أن نخسر ما يربو عن ثلاثة ملايين عملة ذهبية تُوَظَّف فى هذا المجال، وتقضون على التجار والبائعين والصبَّاغين وأصحاب المهن الأخرى، ممن يعيشون ويقتاتون من صناعة الملابس والأحذية والحلى الموريسكية؟ إذا أصبح لزامًا على مائتى ألف امرأة أو أكثر فى هذه المملكة العودة إلى شراء ما يكسوهن من رأسهن إلى أخمص أقدامهن، فكم من الأموال سيكفى لتحقيق ذلك؟ ما حجم الخسائر التى ستنجم عن التخلص من الثياب والحلى الموريسكية وتدميرها؟ إنها ثياب قصيرة حيكت من خرق وبقايا أقمشة لا تصلح إلا لهذا الغرض، ومن هنا تنبع قيمتها وثراؤها. بل إن القبعات وحتى الأحذية لن يمكن الاستفادة منها. لننظر إلى المرأة الفقيرة التى لا تملك ما يمكنها من شراء ثوب ودثار وقبعة وحذاء نسائى، فهى تعتمر سروالاً وقميصاً من نسيج مصبوغ وملاءة بيضاء، ماذا عنها؟ من أين لها بالملابس؟ ماذا سيحل بالعائدات الملكية التى تولى اهتمامًا كبيرًا لشئون الموريسكيين؟ أين يذهب هذا القدر اللانهائى من الحرير والذهب واللؤلؤ الصغير؟ ما الداعى لوجوب التخلص منه؟ أما نحن الرجال فمعظمنا يرتدى ثيابه على الطريقة القشتالية، وإن كانت فى الغالب فقيرة ومتواضعة. لقد استمعت فى العديد من المرات إلى الكهنة والأساقفة يرددون أن من يرتدى الثياب القشتالية سيحظى بالتعاطف والحظوة، وإلى وقتنا هذا من بين كل من لبسها - وهم كثر - لم أر أى منهم مفضلاً عن غيره ولا يتعرض للمضايقات. نحن جميعًا نتلقى المعاملة نفسها. إذا عُثر مع أحدنا على سكين يتم إلقاء الشخص للتجديف فى إحدى السفن الكبيرة وترحيله، ويخسر أملاكه بسبب الضرائب الملكية أو الرشاوى والغرامات. إن جهات العدالة الكنسية والمدنية تلاحقنا. ورغمًا عن كل ذلك فنحن دائمًا رعايا أوفياء ومطيعون لجلالة الملك ومتأهبون لخدمته بكل ما نملك، ولا يستطيع أحد قط أن يزعم أننا قمنا بخيانته منذ أن قمنا بتسليم هذه المدينة.

عندما اشتعلت البيازين بالثورة، لم تكن هذه الثورة قائمة ضد الملك، وإنما تضامنًا مع إمضائه الذى نكن له توقيرًا كما لو كان أمرًا مقدسًا. لقد خالف القضاة ورجال الشرطة بنود اتفاقية السلام قبل أن يجف الحبر الذى وُقِّعَت به، بمطاردتهم للنساء ذوى الأصول المسيحية وإجبارهن قسرًا على التنصر. لنرى يا سيدى، هل شارك أهالى هذه المملكة فى الثورة التى شنتها الجماعات؟ بهذه المناسبة وانطلاقًا من الحرص على مصلحة جلالة الملك، رافق ماركيز مونديخار وأخويه السيدان أنطونيو دى مندوثا Antonio de Mendoza وبيرناردينو دى مندوثا Bernardino de Mendoza فى الحملة ضد المتمردين، كل من السيد إيرناندو دى كوردوبا إل أونخى Hernando de Córdoba el Ungi ودييغو لوبيث ابن عشار Diego López Aben Axar ودييغو لوبيث أثيرة Diego López Hacera، ومعهم ما يربو على أربعمائة مقاتل من أمتنا، وكانوا بذلك أول من شَهَر السلاح على الثوار فى إسبانيا بأسرها. كما أن السيد خوان دى غرانادا، شقيق الملك أبى عبد الله، كان أيضًا قائدًا فى صفوف الملك فى قشتالة؛ وقد بذل مجهودًا لإخماد الثورة على قدر استطاعته، مؤديًا دوره كفردٍ صالحٍ من رعايا جلالة الملك. ومن ثم فإن العدالة تقتضى أن يتمتع من أظهر هذا القدر من الولاء بالحظوة والتكريم والتفضيل فيما يملك، وأن تنعموا عليه سيادتكم وتكرموه وتحابوه، أسوة بمسلك من سبقكم فى تقلد هذا المنصب.

إن أفراحنا، وحفلاتنا الراقصة، ومظاهر سرورنا، ووسائل تمتعنا لا تمنع كوننا مسيحيين. لا أدرى كيف يمكن القول إنها شعائر المسلمين، فالمسلم الحق لا يُقدم على مثل تلك الأشياء على الإطلاق؛ أما الفقهاء فكانوا يغادرون الحفلات عند بداية الرقص والغناء. حتى أن الملك المسلم عندما كان يخرج من المدينة ويمر بالبيازين – حيث يوجد العديد من القضاة والفقهاء ممن يتباهون بكونهم أتقياء – كان يأمر بتوقف الآلات عن العزف حتى خروجه من باب إلبيرا، احترامًا لهم. هذه الحفلات الراقصة لا تقام فى إفريقيا أو تركيا فهى عادة محلية؛ لو كانت شعيرة دينية لكان من المؤكد إحياؤها دائمًا

على النحو نفسه. لقد كان لرئيس الأساقفة[١٨] أصدقاء عديدون من بين الفقهاء والمفتيين، وبعض من يتقاضون منه راتبًا لإخباره عن شعائر المسلمين، ولو اعتقد أن الحفلات الراقصة شعيرة إسلامية لأقدم على إلغائها بكل تأكيد، أو على الأقل لما مدحها، فهو كان يأمر بعزف هذه الموسيقى لتصاحب المراسم المقدسة فى أثناء الاحتفال بقربان المسيح وغيرها من المناسبات، وكانت القرى تتنافس فيما بينها أيها تجيد الرقص بشكل أفضل. فى البشرات - عندما كان يذهب لزيارة كنيسة - كان يستبدل الأرغن بموسيقى موريسكية كانت تصاحب الموكب حتى الكنيسة. أذكر أنه فى أثناء الصلاة، كان الكاهن يلتفت إلى الرعية، ويقول لهم باللغة العربية - بدلاً من اللاتينية - "يبارك فيكم"، ثم يبدأ العزف.

إن صبغ النساء شعورهن بالحناء ليس تقليداً إسلاميًا بل هى عادة لتنظيف الرأس، حيث تزيل ما بها من أوساخ، وهو أمر صحى. وإذا كن يضعن مع الحناء شيئًا، فالسبب هو رغبتهن فى صبغ شعورهن والقيام بما بدا لهن أمرًا جيداً.

هذا الأمر لا يخالف العقيدة، وإنما هو شىء مفيد للصحة فهو يشد الجلد ويشفى من الأمراض. وقد أراد الكاهن أنطونيو دى غيبارا - بوصفه أسقفًا - قص شعور النساء من أهالى ماركيزية ثينيتى وإزالة الحناء من أيديهن. وقد لجأن إلى الرئيس والمستشارين القانونيين وماركيز مونديخار للشكوى حيال ذلك، فاجتمعوا لمناقشة الأمر وأصدروا قراراً بعدم المُضى قُدمًا؛ لأنه أمر لا يقدم للعقيدة سوى النذر اليسير.

حسنًا يا سيدى، فيما يتعلق بإلزامنا بفتح أبواب المنازل على مصراعيها، ما الهدف من ذلك؟ إن هذا يمنح اللصوص الفرصة للسرقة، ويدعو ضعاف النفوس للتجرؤ على النساء، ويعين الحُجَّاب والكتبة على تغريم الفقراء وتدميرهم. إذا رغب

---

(١٨) يقصد إيرناندو دى تالابيرا. (المراجع).

شخص ما في اعتناق الإسلام وممارسة شعائر المسلمين، ألا يمكنه فعل ذلك ليلاً؟ بهذه المناسبة فإن حب أتباع محمد للوحدة والانعزال أمر صحيح. بيد أن إغلاق الأبواب أو فتحها أمام أصحاب النوايا السيئة لا يخدم القضية كثيراً؛ فمن يقدم على الخطأ سيلقى عقابه، والرب لا يخفى عليه شيء.

هل يمكن الزعم بأن الاستحمام هو إحدى الشعائر؟ كلا بالطبع حيث يجتمع هناك العديد من الأشخاص، وعمال الحمامات أغلبهم من المسيحيين. الحمامات تمتلىء بالقاذورات؛ وشعائر المسلمين تستلزم النظافة والابتعاد عن الناس: كيف يمكن ممارسة هذه الشعيرة في مكان مشبوه؟ لقد أُنشئت الحمامات لتنظيف الجسد؛ والزعم أن النساء هناك يخالطن الرجال هو أمر لا يُعقل، فليست هناك أسرار في مكان يرتاده هذا الكم من الأشخاص. هناك أماكن أخرى يمكنهم الاجتماع فيها، وما هو أكثر من ذلك أن الرجال لا يدخلون أماكن النساء. دائمًا ما كانت الحمامات منتشرة في شتى أرجاء الأقاليم، وإن كانت قد أُزيلت في قشتالة في وقت ما، فالسبب هو أنها كانت تُضْعِف قوى الرجال وروحهم القتالية. أما أهالي هذه المملكة فليسوا بصدد القتال، ونساءها لا يتوجب عليهن الاحتفاظ بقواهن بل المحافظة على نظافتهن. إذا كن لا يستحممن هنا في الجداول والعيون والأنهار، ولا يستطعن أداء ذلك في بيوتهن، فأين يمكنهن الاغتسال؟ مع أن الذهاب للحمامات الطبيعية طلبًا للعلاج أثناء المرض يتطلب مجهوداً ونقوداً وإهداراً للوقت في استخراج رخصة للقيام بذلك.

فيما يخص المطالبة بعدم تغطية النساء لوجوههن، ما الدافع وراء ذلك سوى الدفع بالرجال نحو الرذيلة إزاء مشاهدتهم لجمال معشوقاتهم؟ وبالتبعية فإن الدميمات لن يعثرن على من يرغب في الزواج منهن. هن يغطين وجوههن حتى لا يمكن التعرف عليهم تمامًا كالمسيحيات: فهذا الحياء يعفيهن من المضايقات. ومن ثم أمر الملك الكاثوليكي ألا يقدم أي مسيحي على كشف وجه امرأة موريسكية تسير في الطريق، ووضع لذلك عقوبات رادعة. إذا كان الأمر كذلك، ولم يكن هناك ما

يخالف العقيدة، فما الذى يدعو إلى مضايقة المواطنين حول تغطية نسائهن لوجوههن أو كشفها؟

الأسماء والألقاب القديمة التى نحملها تساعدنا على التعرف على بعضنا البعض، وأى شىء آخر سيفضى بنا إلى نسيان الأشخاص والأنساب، فما الفائدة من فقدان الذكريات؟ إذا أمعنا التفكير فى الأمر سنجده يزيد من تمجيد ومدح الملكين الكاثوليكيين اللذين فتحا هذه المملكة. كانت هذه هى نية ومشيئة الملكين الكاثوليكيين - رحمهما الله - التى من أجلها تمت المحافظة على قصور الحمراء الفاخرة، وقصور أخرى غيرها أصغر منها بنفس الهيئة التى كانت عليها فى عهد الملوك المسلمين، بهذه الطريقة تدل هذه القصور على سطوة المنتصرين(١٩).

إن طرد الغزاة من هذه المملكة لهو أمر عادل ومبارك، فما من جدوى لتواصلهم مع المواطنين، بيد أنه قد تقرر طردهم عدة مرات ولم يُفْعَل ذلك قط. ولكن المضى قدماً فى تنفيذه الآن لا يخلو من السلبيات، ومعظمهم أصبح بالفعل من الأهالى حيث تزوجوا وأنجبوا أولاداً وأحفاداً تزوجوا بدورهم، وطرد هؤلاء سيكون أمراً شائناً يُثْقِل الضمائر.

كذلك لا يُمَثِّل تملُّك الأهالى للعبيد السود أى عوائق. ألا يحق لهؤلاء الأشخاص أن يقوم أحد على خدمتهم؟ هل لابد أن نضحى جميعاً سواسية؟ القول بأن تعداد الأمة الموريسكية يزيد عن طريقهم هو مجرد وهم. فبعد إخبار جلالة الملك فى مجلس طليطلة أن هذه المملكة بها ما يربو على عشرين ألف عبد أسود فى حوزة المواطنين، ثبت أن عددهم يقل عن أربعمائة، والآن لا يوجد أكثر من مائة رخصة لتملكهم؛ وهذه

---

(١٩) كان الشعراء الإسبان المتعاطفون مع المسلمين فى القرن السادس عشر يعللون إشادتهم بالموريسكيين، بأن ذلك يعنى الإشادة بملوك إسبانيا الذين انتصروا على أمة قوية. انظر د. جمال عبد الرحمن "صدى سقوط غرناطة الإسلامية فى الأدب الإسبانى" أعمال المؤتمر الدولى الخامس للدراسات الموريسكية، تونس، ١٩٩٣، الجزء الثانى، ص ١٨٥-٢٠٩ . (المراجع) .

الرخص أصدرها القساوسة، وهم من قاموا فيما بعد بضمان مالكيهم، وهم أيضًا من أفادوا منهم.

ننتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية التى تمثل العائق الأكبر. كيف يمكن منع الناس من الحديث بلغتهم الأم التى ولدوا وتربوا عليها؟ المصريون والسوريون والمالطيون وغيرهم من الشعوب المسيحية يتحدثون ويقرءون ويكتبون بالعربية، وهم مثلنا مسيحيون، فضلاً عن أنه لم تكتب فى هذه المملكة مكاتبات أو عقود أو شهادات بأحرف عربية منذ التنصير. نشر اللغة القشتالية هو أمر نتمناه جميعًا، لكنه ليس بأيدى الناس. كم عدد الأشخاص الموجودين بالقرى والبقاع داخل المملكة وخارجها ممن لا يملكون سوى التحدث بلغة عربية، تختلف من شخص إلى أخر، لتخرج لهجات بينها تضاد شديد بحيث يكون مجرد سماع رجل من البشرات يتحدث كافٍ لمعرفة الجهة التى ينتمى إليها؟! لقد وُلِدوا وتربوا فى أماكن صغيرة لم يسمعوا فيها اللغة الأعجمية قط، وليس هناك من يفهمها سوى القسيس أو الكاهن أو شماس الكنيسة، وهؤلاء دائمً ما يتحدثون العربية. من ثم فإنه سيكون من الصعب وشبه المستحيل أن يتعلمها الشيوخ فيما تبقى لهم من عمر، فما بالك بفترة زمنية قصيرة كهذه السنوات الثلاث، إذا افترضنا أنهم سيقصرون حياتهم على ارتياد المدرسة. من الجلى أن هذا البند قد صُمِم للقضاء علينا. على ضوء عدم وجود من يقوم بتعليم الأعجمية فهم يريدون منَّا تعلمها بالقوة، وهجر اللغة العربية التى نجيدها، وذلك حتى تسنح الفرصة لتطبيق الغرامات والعقوبات، حتى يترك الأهالى غير القادرين على تحمل كل هذه التكاليف أرضهم، ويتيهوا فى أماكن أخرى ويصبحوا ثوارًا. إن من أصدر هذا الأمر بهدف تحقيق المصلحة وإنقاذ الأرواح ومداواتها عليه أن يفهم أن تطبيقها لن يسفر سوى عن أضرار جسيمة، وأنها تجئ إمعانًا فى هلاك الأرواح. فكِّروا فى وصية المسيح الثانية وحب الغير، وألا يحب المرء لأخيه إلا ما يحب لنفسه. لو طُلِبَ أمر واحد من الأشياء العديدة التى فرضها علينا المرسوم من مسيحيى قشتالة أو أندلوثيا لماتوا كربًا وأسفًا، ولا أدرى ماذا كانوا سيفعلون؟ دائمًا ما كان رؤساء هذه المحكمة

يحسنون إلى هذا الشعب البائس ويسبغون عليه حمايتهم: إن أشعرهم شيء بالإهانة يلجئون إليهم وهم يتكفلون بمعالجته، بوصفهم أناسًا يمثلون جلالة الملك ويتمنون الخير لرعيته، وهذا هو ما نرجوه جميعًا من سيادتكم.

من في العالم بأسره أشر وأحقر من زنوج غينيا؟ رغمًا عن ذلك يتيحون لهم الحديث ونقر الطبول والرقص بلغتهم لإرضائهم. معاذ الله أن يكون حديثي فيه إساءة، فنيتي كانت ولازالت حسنة. لطالما قمت بخدمة إلهنا وسيدنا، والتاج الملكي، وأهالي هذه المملكة من أجل مصلحتهم. هذا الالتزام يجري في عروقي كالدم ولا يمكنني التخلي عنه، وأنا أتولى هذه المهمة منذ ما يزيد عن ستين عامًا. دائمًا كنت ضمن المرشحين كلما دعت الحاجة. الآن عندما تنظرون للأمر بعين الرحمة، فلن تتخلوا عمن يملكون القليل في مجابهة من لديهم قوة الدين كلها إلى جانبهم، فتزيلون الوهم الراسخ لدى جلالة الملك وتصلحون العديد من المساوئ كما يُتَوَقَّع منكم، وتقومون بما يجب أن يفعله فارس مسيحي كريم؛ حتى يجزل لك الرب وجلالة الملك العطاء وتبقى هذه المملكة ممتنة لك على الدوام."

الفصل العاشر

رد الرئيس على الموريسكيين، وتنبيه جلالة الملك إلى فحواه وإلى بعض الأمور التى سيعود إقرارها بالنفع.

بعد سماع الحجة التى تقدم بها فرانثيسكو نونييث مولاى، أجابه الرئيس بأنه سيبذل قصارى جهده لرفع المعاناة عن رعايا جلالة الملك أينما وجِدوا. إن كان بعض رجال الشرطة يضرونهم، ويغرمونهم أموالاً يتكسبون من وراءها فعليهم اللجوء إليه، وسوف يعمل لاحقًا على معالجة ذلك وإنزال العقاب الصارم بالمذنبين. وأن ما يريده جلالة الملك هو حملهم على أن يصبحوا مسيحيين صالحين متساويين فى كل شىء مع باقى رعاياه من المسيحيين؛ وعلى هذا فإنه يحق لهم طلب الرأفة، ولجلالته منحهم إياها. بيد أن عليهم أن يعرفوا أن المرسوم الجديد لا يمكن إبطاله؛ فهو عادل ومقدس إلى حد بعيد، وقد تم إعداده بتؤدة وإجماع. إذا كان يحوى فى جنباته ما يمكن أن يلحق بهم الضرر فعليهم إخباره بذلك، فهو سيشعر بسعادة بالغة عندما يبذل أقصى ما فى وسعه لتبرئة ساحتهم. أما ما يعجز عن إقراره فسوف يرسله لاحقًا للتشاور بشأنه مع جلالة الملك، فى محاولة لتصحيح الوضع على وجه السرعة. ومن ثم فإن عليهم عدم إضاعة أموالهم واللجوء إلى المحاكم فى هذا الصدد؛ لأن الأسباب التى لديهم قيلت سلفًا عدة مرات، وهى غير كافية للعدول عن المرسوم.

فيما يخص اللغة فقد عهد إليه وإلى رئيس أساقفة غرناطة إقرارها بالطريقة التى يرياها ملائمة، وهو ما سيكون. أما الثياب فحلها فى متناول اليد عن طريق تفكيك الثياب الموريسكية ليُصْنَع منها تنانير سابغة وأخرى قصيرة، وأثواب فضفاضة كتلك

التى ترتديها المسيحيات. وهكذا لن يُهْدَر الكثير من الأقمشة كما يقال. كما أن المعلمين والحرفيين الذين يخيطون الثياب ويصيغون الحلى الموريسكية يمكنهم عملها على الطريقة القشتالية، أما التجار والبائعين فلن يتغير عملهم. كان رد السيد فرانثيسكو أن الصناع غير مجازين أو أن نظار الأسواق سوف يغرمونهم. فأجابه الرئيس أنه سيعمل بالطبع على منحهم رخصًا لمزاولة أعمالهم دون إخضاعهم للاختبار. وبالنسبة إلى النساء الفقيرات، فإنه سيطلب من جلالة الملك منحهم تنانير وعباءات، وهكذا فإن ارتدائهن ثياب المسيحيات سيوقف المضايقات المزعومة من قبل رجال الشرطة.

وفى نهاية الأمر ختم حديثه قائلاً بحزم إن جلالة الملك تهمه العقيدة أكثر من الضريبة، وأن إنقاذ روح واحدة يمثل لديه ما هو أغلى من كل ما يدفعه المتنصرون الجدد من إيرادات. فجلالته ينوى جعلهم مسيحيين أتقياء، ليس هذا فحسب بل إظهارهم على تلك الهيئة، حتى يرتدى نساؤهم وفتياتهم الثياب عينها التى تلبسها مولاتنا الملكة، أما هو فمن جانبه لن يمنحهم أبدًا الخطوة التى تسمح لنسائهن بارتداء ثياب المسلمات رغمًا عن كونهن مسيحيات. وهكذا صرف الرئيس هذا الموريسكى ذلك اليوم متعللاً بهذه الأسباب وغيرها الكثير.

عندما تنامى إلى علمه أنهم يريدون إرسال خورخى دى باييثا إلى المحكمة لمعارضة القرار باسم المملكة، أرسل فى إحضاره وأمره ألا يقدم على هذا الأمر بأى أسلوب؛ لأن جلالته لن يعجبه هذا الأمر؛ وإذا ما حاولوا القيام بأى شئ فعليهم التقدم به على هيئة طلب، وهو بدوره سيقر ما يمكن إقراره، وسوف يتشاور فى باقى النقاط مع جلالة الملك. ثم أمر أن يُذاع فى سائر أرجاء المدينة أنه من يود من معلمى وحرفيى البضائع الموريسكية البدء بتصنيع ملابس قشتالية فله مطلق الحرية فى أن يزاول عمله، على الرغم من عدم اختبارهم من قبل المفتشين والنُظّار، وأنه لن تُفرض عليهم أية غرامات أو عقوبات. ومن يود منهم خوض الاختبار فله ذلك، ولن تُحَصّل منه الرسوم. أما حائكو الملاحف والمئازر والأحجبة وغيرها من أزياء الموريسكيين، فعليهم

الانتهاء من المهام التى هم بصددها فى غضون فترة زمنية محددة، ومن الآن فصاعداً لن يصنعوا غيرها، وعليهم الالتزام بفحوى المرسوم. على ضوء أن كثيرين كانوا قد استأجروا محالاً لمزاولة مهنهم وتجارتهم، وقد وظفوا أموالهم فى الثياب والبضائع الموريسكية، فإن حظر تلك الثياب – واجب النفاذ – لن يسمح لهم بدفع إيجارات تلك المحال وهى خاوية. لذا فقد استدعى مالكى المحلات ورجاهم أن يُحلّوا الموريسكيون من دفع الإيجارات، وقد قبلوا بذلك. كما أمر بإنذار الجميع أن أى حسابات مكتوبة بالعربية ستنتهى ويوقف العمل بها خلال سنة؛ لأنه وفقًا لما ينص عليه المرسوم فإنه بدءًا من ذلك التاريخ لا ينبغى لهم القراءة أو الكتابة بتلك اللغة، بل بالقشتالية. كما أصدر أوامره إلى رجال الشرطة بأنه أثناء ملاحقتهم للنساء اللواتى يرتدين ثيابًا مخالفة، عليهم تأنيبهن وتوجيه اللوم والعتاب إليهم مرتين أو ثلاث مرات قبل اقتيادهن إلى السجن، وإذا ما ذهب بعضهن إلى هناك فلابد من إطلاق سراحهن على الفور دون إلزامهن بدفع أية تكاليف؛ وخلال العام الأول لم يوافق الرئيس على تطبيق أية عقوبة تم إخطاره بها. وبما أن الحُجَّاب العادين مارسوا العديد من التجاوزات، فقد عيّن أشخاصًا يقومون بعملهم بأسلوب أكثر لينًا، آمرًا إياهم باحترام الموريسكيات اللواتى يرتدين الثياب القشتالية وإحسان معاملتهن.

وقد بعث رسالة بتاريخ ٢٧ من فبراير إلى جلالة الملك، ليحيطه علمًا بتطورات الموقف مع الموريسكيين وحال تجارتهم وأعمالهم، وكذلك ما يراه واجب الإقرار للقضاء على المفاسد والأضرار التى يلحقها الثوار الجبليون بهذه المملكة، مؤكداً على كونهم أكثر ما يقلق الهدوء والسلام بها، خاصةً على شواطئ البحر التى تجيئها السفن من بلاد البربر، حيث يحدثون أضراراً بالغة بما يجلبونه لهم من مساعدات ومؤن. على ضوء هذا التوافق، قررت الممالك أن تبلغ كل منها على حدة بآخر ما يدور فيها من أحداث ليتسنى بذلك معالجة الأمور بالطرق القانونية أكثر من اللجوء إلى القوة، مطالبين أن يتعهد مأمورو المحكمة الملكية بهذه المهمة، على ألا يتدخل فى الأمر – الذى يُعَد شأنًا قانونيًا – القائد العام، بل يقتصر دوره على تحصين المناطق الساحلية

فحسب. كما أبلغوا عن تحذير موريسكيي البيازين لهم من مجيء الكثير من الموريسكيين الغرباء إليهم، وما تقدموا به من طلب لتوظيف أناس - يتولون هم دفع رواتبهم - يطوفون أرجاء المكان ليلاً لحراسة أملاكهم وذويهم، وكذلك للقبض على الأشرار ومعاقبتهم.

إزاء عرض كل ما تقدم على المجلس الملكى، وبالتشاور مع جلالة الملك، أُرسِلَ الرد إلى سيادة الرئيس بدرو دى ديثا فى رسالةٍ مؤرخةٍ فى الثلاثين من مارس، مفادها أنه قد أصاب فى إجابته على الموريسكيين الذين قصدوه للحديث معه، وأنه فيما يخص النساء المعوزات اللواتى لا يستطعن تحمل كلفة شراء ملابس على الطراز المسيحى، فإن جلالته سينعم عليهن - من عائد بيع حمامين يملكهما فى البيازين - بما يشترين به أنسجة وأقمشة حريرية يرتدينها؛ وأمر بتعيين حائكين ليصنعوا لهن الثياب ذات الطراز المسيحى دون أن يدفعن أية تكلفة، وهو ما حدث بالفعل. أما بالنسبة إلى تأمين المواقع الساحلية، فإن جلالته قد أصدر أوامره بإرسال أعداد كافية من السفن لحمايتها، كما سيتم تزويدها بمقاتلين لتأمينها بمساعدة القائد العام؛ ومن ثم ستنتهى الأضرار التى يسببها الثوار الجبليون وقاطعو الطريق. كما أن عليه بدوره إقرار الأساليب التى تبدو له مناسبة لوقفها. أما المدينة فيرى أنه ليس ضرورياً اتخاذ احتياطات أخرى خلاف اعتناء مأمورى شئون العدالة والشرطة بدوريات الحراسة الليلية، وأن يتقاسموا فيما بينهم الوقت وعدد ساعات الحراسة والمعسكرات، بحيث تتواجد الدوريات فى كل مكان وفى أى وقت من الليل. وأن يزيدوا - إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك - من أعداد الحُجَّاب ومرافقيهم. بما أن الأمر يبدو أكثر أهميةً فى البيّازين عن غيرها من الأماكن، فلتتم زيادة حاجبين إضافيين ومن معهما من المرافقين، على أن يساعد فى هذه النفقات وغيرها الموريسكيون وفاءً بوعدهم، وبهذه الطريقة ستقطع عليهم السبل ولن نخشى أى ثورة أو انقلاب مرة أخرى. وسيكون الأمر مستتبًا دون الحاجة إلى نفقات أخرى. أما من حيث الموريسكيون الغرباء الذين يأتون للعيش فى البيازين، فليتخذ هو ما يراه من أوامر ويبلغ بها المجلس الملكى.

الفصل الحادى عشر

فحوى ما أخبر به ماركيز مونديخار جلالة الملك عن البنود التى أَمرَ بتنفيذها.

قضى ماركيز مونديخار بضع أيام فى البلاط الملكى، وذلك فى أعقاب حديثه مع سيادة الرئيس دييغو دى اسبينوسا، حول كيفية وضع نهاية للأثر الذى أحدثته بنود المرسوم فى موريسكيى مملكة غرناطة. وقد ضمَّن روايته شكواه من اتخاذ قرار حاسم فى أمر شديد الخطورة والتشعب دون أن يطلب منه إبداء رأيه، كما جرت العادة دائمًا مع قواد عموم هذه المملكة، لثقته بهم وبخبرتهم وتمرسهم فى هذه الأمور. رغمًا عن عدم معارضته للبنود، فقد شرع فى إيضاح ما يحتوى عليه تنفيذها من مصاعب، قائلاً بأنه سيفيد إلى حد كبير إبان تنفيذ هذه القرارات أن تُتَخَذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها على وجه السرعة، منعًا لما يمكن أن تسفر عنه المماطلة من أضرار. وكذلك المساوئ التى ستعانى منها المملكة، والخسائر غير القابلة للإصلاح التى ستحدث فى أعقاب هذا الأمر إذا ما سلك الموريسكيون سبيل التبجح والاستهتار، نظرًا لوجود الأتراك على مقربة منهم فى المناطق الساحلية فى شمال إفريقيا؛ وتوفر السفن والمناظير لديهم، إضافة إلى قصر المسافة التى تفصل شاطئهم عن شواطئنا، والتى يمكنهم قطعها فى فترة زمنية وجيزة. ليصلوا إلى حيث يقابلهم أعداد ضخمة من الأعداء، بدءًا من أهل الموانئ وانتهاءً بالمدن الداخلية - وجميعهم من الموريسكيين الذين يتصفون بالضحالة وحب المغامرة، مشكوك فى عقيدتهم والولاء الذى يجب أن يدينوا به لجلالة الملك، كأى رعايا مخلصين لمليكهم وسيدهم الطبيعى. بناءً على ذلك، فنحن محقون فى

توقع وخشية أية ثورة قد يقدمون عليها، خاصةً فى ظل الظروف الراهنة. كما أضاف أنه رغمًا عن كون دافع الأشخاص - الذين صِيْغَت البنود بناء على مشورتهم - هى شعور دينى جيد؛ فإن سير الأمور فى تلك المملكة آنذاك لم يكن ينم عن أية تطورات جديدة فيما يتعلق بمدى ولاء الموريسكيين. وإذا ما أزمع صاحب الجلالة تطبيق المرسوم، فإنه ينبغى أن يضطلع بالأمر جمع غفير من الرجال ليتمكنوا من السيطرة على الموريسكيين، ومنع ثورتهم - التى أخشى أنه لابد لهم من القيام بها- نظراً لشعورهم بأسى فادح، وإلا فإن ذهابه إلى هذه المملكة لن يجدى كثيراً، نظرًا لقلة عدد القوات وضآلة ما يملكونه من أدوات ضرورية للقيام بمهمتهم.

كان رد السيد دييغو دى اسبينوسا على هذه الحجة وغيرها الكثير مما ساقه ماركيز مونديخار، أن تلك هى مشيئة جلالة الملك، وأنه عليه التوجه إلى مملكة غرناطة حيث سيكون وجوده الشخصى على قدر كبير من الأهمية ليقضى - كسابق عهده - على أية صعوبات يجابهها. وأن هذا الأمر بحق تم إقراره، لاستئصال جذور الأمة الموريسكية من تلك الأرض. وأنه سيعرض على أعضاء المجلس ما قاله ماركيز مونديخار، فضلاً عن وجود تحذيرات وشكوك أخرى؛ وقد حكم الأعضاء - مع ما داخل نفوسهم من شك، لما يحويه الأمر من ميزات على أحد الجوانب ومصائب على الجانب الأخر - بوجوب تنفيذ الأمر على نحو عاجل. لكنهم كانوا على ثقة كبيرة من أن الأموال والعدة الممنوحة لرجال الشرطة ورجال القائد العام ستكون كافية؛ وذلك لأن الموريسكيين أشخاص دنيئون، غير مسلحين، تنقصهم الحيلة والعتاد ولا يمكنهم تأمين الغوث والمدد. ولذا فلم يتم إقرار مطالب ماركيز مونديخار، إلا فى إطار توجيه الأمر إليه بالتوجه لاحقاً إلى غرناطة، مزوداً بثلاثمائة جندى إضافيين فقط، ليتمركزوا على السواحل فى النقاط التى يراها؛ وأن يقوم هو بزيارة تلك الأماكن ويمكث فيها بعض الوقت من العام.

الفصل الثانى عشر

بعض الأمور التى أقرها رئيس محكمة غرناطة خلال تلك الأيام، وكيف أشعرت الموريسكيين بالإهانة.

اقترب الموعد الذى يتوجب على الموريسكيين فيه التخلى عن الملابس المشغولة بالحرير[٢٠]، وهو أخر أيام شهر ديسمبر من عام ١٥٦٧. وقد أصدر كل من رئيس المحكمة ورئيس أساقفة غرناطة أوامرهما إلى قساوسة وكهنة الكنائس الكائنة فى أماكن وجود الموريسكيين فى سائر أرجاء المملكة، ليخطروهم بذلك الأمر فى أثناء إقامة الصلاة الكبرى فى أول أيام السنة الجديدة، ليعلموا أنه من الآن فصاعداً لن يمكنهم ارتداء تلك الملابس، وأنه سيتم تنفيذ العقوبة المنصوص عليها فى المرسوم. وفى الوقت نفسه فعليهم إعداد إحصاء بكل الأولاد والفتيات من أبناء الموريسكيين بدءاً من سن الثالثة وحتى الخامسة عشرة، لإلحاقهم بالمدارس لتعلم اللغة الإسبانية والديانة المسيحية. كما نودى فى الناس أنه على كل موريسكيى الغوطة والوادى والبشرات، ممن قدموا ليعيشوا فى غرناطة مع عائلاتهم وذويهم، الخروج منها والعودة لإعمار هذه الأماكن، وإلا واجهوا عقوبة الإعدام.

كان لدى الموريسكيين الرغبة فى معارضة تلك الأمور، فاجتمع نفر منهم وتوجهوا إلى رئيس المحكمة، ظناً منهم أنه قد ينعم عليهم بشىء ما، فأخبروه بقلوب تملأها

(٢٠) ربما يقصد ملابس الموريسكيات، أما ملابس الرجال فلا يستقيم أن تكون حريرية نظراً لتحريمها فى الإسلام.. (المراجع).

الحسرة أن أمرهم بعدم العيش في غرناطة فيه إهانةً لهم، بوصفهم رعايا لجلالة الملك ويمكنهم العيش بحرية في أي مكان من أرجاء المملكة. كما أن نزوح أهالي القرى للعيش في المدن أو خروج أهل المدن لسكنى القرى ليس بالأمر الجديد؛ وكذلك فقد تناهى إلى علمهم أن القساوسة قد أمروا بإحصاء أولادهم لإرسالهم إلى قشتالة، واستحلفوه بالله أن يسبغ عليهم من فضله ولا يعرضهم لكل هذه المضايقات والمهانة. وقد أجابهم أنه لابد أن يفكروا جيداً فيما يقولون، حيث أن رجوع الموريسكيين الغرباء للعيش في منازلهم لهو العدل بعينه. إن من قدموا للمدن أناس شرفاء ومسالمون، لذا فإن واجبهم يحتم عليهم العودة إلى أماكنهم حتى لا يحدث خلل بين الأشخاص غير الآمنين. فيما يتعلق بالأطفال، فلم يصدر سوى أمر بتعليمهم وتنشئتهم في ظل العقيدة؛ نظراً لأن جلالة الملك أمر بمنع استخدام الرجال البالغين الثلاثين عاماً فأكثر للغة العربية، وهو قد أدرك أنهم لن يقدروا على ذلك بهذه السهولة فقد تم مد المهلة الممنوحة لهم. أما الأطفال والصبيان فإنه من الجيد إلحاقهم بمدارس يتعلمون فيها اللغة الإسبانية والديانة المسيحية، وأن يعرفوا أن معلميهم لن يتقاضوا منهم أجراً في المقابل، حيث سيصدر قرار بتولي جلالة الملك دفع رواتبهم. وأن الغرض من حصر عددهم هو معرفة من يتخلف، حتى يحرص والداه على إرساله للمدرسة ومتابعة ما يحصله؛ لأن عدم اهتمام الأولاد بالمدرسين والمدرسات قد يحملهم على عدم مراعاة كلامهم. وكذلك فعليهم التدبر جيداً فيما يحدث وتقديره؛ لأن هناك حرصا شديداً على مصلحتهم وخلاص أرواحهم. وكما أخبرهم في مرات سابقة، فإن جلالة الملك ينوى القيام بواجبه، والاستعانة بهم في السلم والحرب، وتوظيفهم في المناصب الكنسية والمدنية، دون التفرقة بينهم وبين المسيحيين القدامى من رعاياه؛ لذا فعليهم أن يحمس كل منهم الآخر، وأن يدللوا على صدق مسيحيتهم بالأفعال وألا يعيروا انتباههم لما دون ذلك؛ وهو دائماً سيحرص من جانبه على مراعاة مصالحهم.

نظراً لأن الموريسكيين، الذين لا تنقصهم الحجة، أخبروه بأن الكثيرين منهم فقراء لا يقدرون على إرسال أولادهم إلى المدارس؛ لأنهم كانوا يتعلمون حرفاً

يساعدون من خلالها آباءهم على تحصيل قوت يومهم، ويقومون بخدمتهم إذ لم يكن لديهم، أولم يعد لديهم من يقوم على ذلك الأمر. فقد أجابهم بألا يحزنهم هذا الأمر كثيراً، لأنه سيتحدث مع المعنيين بالأمر لوضع نظام جيد يتيح للأطفال التعلم وللآباء الحصول على ما يريدون، من عدم ترك أبنائهم لأعمالهم ومساعدتهم بما يُحَصِلونه كما يقولون. وهكذا غادروا تنتابهم مشاعر التخبط نفسها التى راودتهم فى المرة الفائتة إزاء قلة جدوى حديثهم، رغم أننا عرفنا لاحقاً من بعضهم أنه دائماً كان لديهم أمل بأن الشك فى قيامهم بالثورة سوف يخمد هذا الزخم ويوقف تنفيذ المرسوم.